تثنية الحج الى اعتاب العلامة الخطي*

مسعود محمد

القسم الأول

من الفروض الثقيلة على طبعي ان يدفعني الاضطرار الى التعليق على ما قد يرد به الكتاب على بعض ما أكتب. فإني اوثر ترك موضوعي المعترض عليه والاعتراض المثار بوجهه الى رأي القراء وحسن تفهمهم كي يختاروا مايوافق قناعتهم او مزاجهم من طرفي المناقشة أو وجهي المسألة، ولا أظن ان الارض تميل عن مدارها اذا لابس الخطأ رأي القراء في اشياء هامشية كالتي تنشغل بها اقلامنا في العادة. ولذلك ندر الندرة كلها ان اوالي ماقد يتبع كتابتي من ردود واعتراضات مجانية للصواب في نظري ورغم علمي بمجريات العادة على اعتبار آخر الناطقين في المحاورات والمناظرات هو المنتصر وان الساكت بعد الاعتراض عليه هو المنهزم، فاني استمريء السكوت ممزوجاً بشيء من الأسى على وهم القارئين بأن السكوت دليل الهزيمة. وفي هذه الشرعة فضل سلوان يضاف الى الطمأنينة المتاتية من الانقياد لحكم الطبع هو انه لايصح في آخر المطاف إلاّ الصحيح، مهما تراخى به الزمن. فاذا تأصل في النفس تقبل الصحيح على علات الملابسات، فقد استوى ان يكون الصحيح في هذا الجانب او ذاك شريطة ان يتم ذلك بدون آثار سلبية جانبية كالتشنج في النفوس وغلبة الاحساس الزائد بالذات المؤدية الى الإصرار على الرأي بوجه البديهة والبرهان، والا انقلبت محاولات التوصل الى الحق ضد نفسها بحفر اخاديد صعبة العبور لم تكن موجودة بين المتحاورين قبل انبعاث التعدد في الاراء. لقد قال أمير الشعر (احمد شوقي) على لسان احد شخوص مسرحيته "مجنون ليلى": اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

وهو كلام شاعري جميل في ذاته وتام الجمال في موضعه من المسرحية، ولكنه داخل في باب الموعظة الحسنة وملتصق بنية الخير لعموم الناس. فالنفوس مطبوعة على النفرة مما يعارضها وقد تضطغن لأوهى اشارة غير مستحبة لديها، وشتان ما بين (إختلاف الرأي) و(إتفاق الرأي) في اسباب دوام الود... ونحن اهل الشرق نسارع الى التباغض على حين اتفاقنا في الآراء وكان الله في عوننا ونحن مختلفون.

وبافتراض ان نفساً بشرية جاهدت حتى قهرت كل نزغ للأنانية فإستوى عندها حق لها مع حق عليها، فستبقى وينبغي لها ان تبقى مستريحة الى صواب رأيها باكثر من استراحتها الى تصويب

(*) عن مجلة (كاروان) العدد ٧١ كانون الثاني ١٩٨٩ السنة السابعة.

يأتيها من فاعل خير. فهي اذا كانت في تفضيل صوابها على تصويبها انما تفضل الحلو على المر بحكم الطبع والبديهة، فقد بقى لها فوق ذلك رافد اعتباري جليل في تفضيل الصواب وهو ان التصويب في حد ذاته إشهار الإفلاس لمنطق كان خاطئاً وعقيماً في طول الزمان السابق على التصويب، وهو خسران عظيم.

وللقاريء ان يستشف مما سبق بيانه انى خطوت مديات فسيحة في مجاوزة الحوافز الذاتية فيما اكتب مسترسلاً او مستدركاً او معقباً او مصوباً، فإنه على قدر وضوح الرؤية في مآتي الاشياء يقلّ دخل الاحاسيس العاطفية في بناء الموقف تجاهها. فأنا اذ اعود اليوم الى محراب ذكر العلامة الخطي فقد سلكت اليه سبيلا هي غير السبيل المعتادة في الدفاع المشروع عن الرأي المعترض عليه، ولو سلكتها ماإعتورت التهمة ساحتي. وانما جئت اطرق بابه طرق المستأذن في تسليم أمانة حفظتها الايام مستودعة ذمم ناس حفّاظ للوديعة ابرياء النية من ظن السوء. ولولا غاية في نفس يعقوب لكنت خليقاً ان اسبق يومي هذا بسنين في مخالصةٍ امرضني كتمها. وسأكشف للقاريء عما قليل ماذا غلّ يدي وحبس لساني عن بيان ينجو به ضميري من ثقل السكوت عن حقيقة محرجة شبيهة بالذي عناه الشاعر الفارسي (اظنه حافظاً الشيرازي) حين قال ما معناه: اضم في قلبي سراً عجيباً اذا قلته حرق لساني واذا صنته خشيت ان يحرق نخاع عظمي... فليس لي إلاّ أن اتمثل بصدر بيت لشوقي قاله على لسان ليلى في بعض مواضع مسرحيته:

انا بين اثنتين كلتاهما النار...

فلا تلحني ولكن اعنيّ

فإلى ارواح راحلينا الخالدين ممن كتمت عليهم ومن كشفت منهم ماينهض به طاقة النطق من الإعتذار والإستغفار. وربَّ صفحة تسود بالحبر في تسطير الحقيقة الناصعة جاء صدقها كفيلاً برفع الحرج وشفيعاً للمتحرِّج فيما كتم وفيما كشف.

وللقاريء فيما يلي من سطور ان يرى بنفسه اين وجه الحقيقة في حيثيات الفتوى الصادرة من الخطى والنية الكامنة وراءها، فهي اوضح من ان يخطئها النظر او تحتمل تأويلاً وتمحّلاً وإليه البيان:

الأستاذ عزالدين ملا أفندي ينتمي من جهة الأم الى اسرة المير محمد الملقب والمعروف عند الكُرد بالـ(پاشای کۆره- الأمير الاعور) فهو ابن كريمة عبدالله مخلص بگ ابن اسعد بگ ابن رسول پاشا الأخ (الشقيق كما اظن) للمير محمد. فهو إذ يشهد بما عنده في قصة الفتوى يكون في مقام الشخص المذكور في قصته يوسف حين اختلف الرأي حول برائته من تحرشه بامرأة العزيز، فنقل القرآن منه ما يلي: (وشهد شاهدٌ من اهلها إن كان قميصه قُدَّ من قُبل..) الى نهاية الآية. فلننظر ماذا تقول شهادة الأستاذ عزالدين: هل تقول ان قميص يوسف (قُدَّ من قُبل) فتثبت جريمته أم انه (قُدَّ من دُبُر) فتظهر براءته؟

وشهادته شهادة عيان وسماع في مجلسها، اثبتها في رسالة منه خاصة بى وسردها شفاهاً في أكثر من مناسبة. فهو يقول إن المرحوم السيد حسين حزني موكرياني أهدى الى ملا أفندي نسخة من كتابه (ميراني سوران) في واحدة من زياراته المعتادة له بمسجد القلعة الجامع. وبعد ذلك بأيام زار ملا افندي في بيته بضاحية (باداوة) أربيل، وكان ملا افندي قد طالع الكتاب المذكور خلال تلك الفترة فلما التقيا قال للمرحوم حزني الموكرياني في لهجة عتاب: ياسيد انت تعلم إن فتوى الخطي صدرت بموافقة الپاشا فكيف تسكت في كتابك عن هذه الحقيقة، فإني سمعت من عبدالله مخلص بگ ينقل عن ابيه وجده رسول پاشا ان الفتوى صدرت بموافقة الجميع (اي جميع اسرة الپاشا) وما هي بخافية عليك يا سيد.

هذا كلام ملا افندي للموكرياني وقد جاء مطابقاً ومصدقاً لما كان شايعاً قبل صدور كتاب (ميراني سوران) من ان الفتوى الملعونة لم تنبعث هكذا من ذات نفسها مثل كماة الربيع، ولا نزلت كالصاعقة من بروج الخيانة. ولئن كان من الصعب على مَن إنساقوا الى اتهام الخطي ان يرجعوا عن رأي إستأنسوا به وتوافق مع وجهة نظرهم في المنابع المنتظرة للخيانة، فلقد كان اولئك الناس أحرياء ان يجدوا صعوبة اشد في بلوغ رجل معمم من مراتب الجرأة والتحدي ان يجاهر بالخيانة اميراً مشهوراً بالحرص على إمارته وجيشاً متحفزاً للفداء. فالخائن لايكون جريئاً في كشف خيانته فاذا كان مافعله الخطي في فتواه بمواجهة الكل قائداً وجيشاً وشعباً قد جرى على تلك الصورة الصارخة من التحدي والإستخفاف بالعواقب، فان ذلك عمل خليق بالابطال الذين تهون ارواحهم عليهم في اداء رسالة مقدسة، او القيام بالفداء في أي امر يكون أعزّ من الروح واحبَّ من (المال والبنين) زينة الحياة الدنيا. ولم يكن الخطي واحداً من اولئك المغامرين الذين يخوضون الغمرات جرياً وراء المال او اشباعاً لرغبة المخاطرة، فهو لم يملك من اسباب النزال والجدال غير يراعه يجول بها في المتون والهوامش وسواك يستاك به عقب الأكل وقبل النوم والصلوات. ولا كان في عمر فتى بأوائل طموح الشباب وإتساع الأمل قد يشطح به الى ركوب الدين مطية نحو تأسيس ملك دنيوي. فانه بصرف النظر عن إن الفتوى في حد ذاتها كانت هادمة للحلم بالدنيا، فقد كانت سنوات مصاحبته للامير اوصلته مرحلة الشيخوخة من حيث ان صدارته لأمور الذين جاءت في طور نضجه وإكتماله علماً وعمراً.

ايها القاريء!

لئن كانت (الحقيقة) بحد ذاتها أشرف مطلوب يتحّراه الضمير النظيف والعقل النير، فإن أحوالاً كثيرة تلتبس بحيثيات وإعتبارات مرموقة تبرر او تستوجب ترك بعض الحقائق سكوتاً عنها. وقد اباحت شرائع دنيوية للشاهد ان يمتنع عن بيان اشياء تعرضه للتهمة وجاوزت الشريعة الإسلامية في بعض تطبيقاتها ذلك المدى بأن ضمنت ولاء (المؤلفة قلوبهم) بتخصيص نصيب لهم في المغانم، وهو تفريع استثنائي من اصول اساسية مقررة في تحديد الحقوق والواجبات. حتى ان الخليفة الثاني

ابطل العمل به في ايامه بعد ترسخ الإسلام وزوال الاسباب الداعية الى تطييب الخواطر. وانا من ركني المتواضع سامحت نفسي في السكوت اعواماً عن حقيقة خطيرة تتصل ببداية انبعاث التهمة الموجهة الى الخطي، اكراماً مني لذكرى شخص أحترمه احتراماً مشوباً بكثير من اللوعة على معاناته لصنوف المكابدة من اول حياته حتى لحظة مماته، غريباً شريداً ضنك العيش تتبعه أنفاس الحاسدين وتلوكه السنة لاترحم ولاتُنصف ولاتخجل. ذلكم هو المرحوم السيد حُزني الموكرياني في كامل جهاده من اجل الكُرد بما كان فوق طاقته وطاقة احتماله، على درب وعر مضنٍ ما اتاح له لحظة راحة فيما اظنه تبلغ بلقمة هنيئة واحدة او اضطجاعة قصيرة على حشية ناعمة منذ انفصاله من مسقط رأسه عبر حياته كلها، التي اشبهت بتدحرج صخرة من فوق المنحدر ظلت تنقلب وتتقلب حتى ثوت ببطن الضريح في قعر وادى الموت. ولعل ان تكون لحظة مفارقته للدنيا هي ختام رحلة الشقاء وبداية الراحة من العذاب، فكأنه هو المقصود ببيت المتنبي:

كفى بذلك داءً ان ترى الموت شافيا
وحسب المنايا أن يكنَّ أمانيا!

فأنا مع هذا الكردي الشقي المخلص المتفاني بعواطفي كلها الى حد التحيز، لذلك تجنبت في تزكيتي للعلامة الخطي الاشارة، ولو من بعد، الى ان تهمة الخيانة انبعثت تلاحقه بعد نشر السيد الموكرياني لمضامين بحثه في أمراء سوران وعرض حيثيات الفتوى على النحو الذي اوقع الخطى في مأزق خطير. فما ترامى الينا قط قبل ذلك ان احدا من القائلين والكاتبين عزا الى الخطي نية مبيتة بالإساءة الى الأمير وتفويض حكمه، سواء كان ذلك من منطلق العقيدة الدينية او بثمن من حطام الدنيا: أما العقيدة الدينية فالكلام فيها ينشعب على قدر اتصالها بمسألة الفتوى العقيدة الى جملة شعب نختصر فيها القول ماأمكن جرياً مع منطق المقالة. فالعلماء الاعلام تميزوا عبر القرون-ابتداءاً من الخلاف في الفتنة الكبرى أواخر خلافة الخليفة الثالث عثمان بن عفان حتى ايام كان لهم فيها كلام مطلوب حين طروء ظرف يعصى فيه ثائر أو يشذ شاذ فيقف بوجه السلطة الشرعية (المزعومة في كثير من الاحياء)- تميزوا بآرائهم في إلتزام جانب مصالح العامة، ومنها بل في مقدمتها رعاية جامعة المسلمين. فإذا كان في السلطة خلل فاضح وللثائر عذر واضح صعب عليهم الموقف لصعوبة التنبوء بما كان محتملاً أن يؤول إليه أمر الثائر من صلاح أو فساد، فربما اختلفوا في اجتهاداتهم بترجيح الجانب الذي تتحقق به مصالح المسلمين. ومما يزيد هذا الاعتبار وضوحاً انه اذا كان السلطان الشرعي نفسه يدعو الى أمر فيه مساس بركن من أركان العقيدة إمتنع العلماء من طاعته إلاّ مَن كان منهم على مثل رأيه كما حدث في مسألة (خلق القرآن). فقد هلك فيها علماء كثيرون ثبتوا على مذهبهم في قدم القرآن واوشك ان يهلك الأمام احمد بن حنبل نفسه الذي سُجن وعُذب واُهين سنين عددا، فصبر على البلوى صبر الشهداء حتى انكشفت الغمة... ولا نظن ان طائفة من الطوائف او طبقة من الطبقات في اية امة دفعت ثمن العقيدة كما دفعها الروحانيون ذو العقيدة الخالصة وتلك

بديهية ينبع برهانها من ايمانهم بالغيب المقدس في ملكوتها وفكرة ثوار والعقاب الأبديين ولا ننقض قوله وهمية الافكار الغيبية كما انه لم يناقض رأى العلماني رجال الدين في الغيب الواقع انه ماضحى الرجل الاعتيادي في عامة الامم تضحية خالصة من الطمع الدنيوي كما ضحى في العقيدة الدينية. ولولا ايمانه المطلق بصواب دينه لما ركب المهالك قبل ألف سنة من اطراف الارض وعبر البحار ليطوف بالبيت او يتمسح في حجارة القدس. على أي حال ليس خطورة العقيدة موضع نقاش، حتى ان الافكار السياسية لاتصبح باعثاً على التضحية قبل ان تنقلب آيديولوجياً.

والعقائد عموماً عرضة لعوامل التغير والضعف والقوة، وفي شرقنا الإسلامي لم يحصل إلاّ فيما ندر ان ينفرد الدين بحكم الدنيا، وظلت عامة علماء الدين بمعزل عن الحكم لاسيما في عقيدة الأشاعرة. وقلّ منهم من عاش موفورا. وتراخى رجوع السلاطين الى استفتاء علماء الدين فيما يطرأ من معتاد الاحداث بتعاقب القرون وتسرب القوانين الوضعية الى صنوف التعامل. وقد وجدوا في تنصيب القضاة الرسميين مايغنيهم عن مراجعة العلماء خارج دائرة القضاء إلاّ في أندر الأحوال. المنتظر ان تكون فتاوى القضاة المحاذية لمصالح الدولة كما تكون شروح المنظرين الرسميين في الدول العلمانية مجندة بالأساس لترويج وجهة النظر الرسمية وهم اطوع من القضاة في مسايرة السلطة الزمنية لانتفاء الموانع (الغيبية الدينية) دون حرية التأويل في القانون الزمني من اجل تبرير مصلحة زمنية. ومن منظور هذه العموميات المألوفة التي إنفرجت فيها إحتمالات دخول الغايات الدنيوية في مواقف التضاد الرسمي، يكون وقوف الخطي الى جانب أمير رواندز هو الأقرب الى الوقوع، لأن القول بخلاف ذلك يجعل من الخطي سلفياً متحنقاً متمسكاً بالنصوص غير المؤولة متجاوزاً مصلحة رواندز وبضمنها مصلحته الشخصية ومقامه كمرجع للفتوى في سبيل المحافظة على مصلحة عامة المسلمين المتمثلة (على الورق) في وحدة دولة الإسلام. ولكن ذلك كله معطل في واقع الأمر، فانه بصرف النظر عن صدور الفتوى وفاقاً لرغبة الأمير نزولاً على حكم واقع قاهر لاخيار فيه، فان الخطي نفسه كان له من الدراية بحكم الشرع وشروط الاذعان لأمر السلطان المسلمين مايجعله أرفع كثيراً من مستوى الإغرار بظواهر التسميات والتمويهات. فما كانت قباحات السلاطين ومخالفاتهم أمر الشرع وروحه خافية عليه. ولقد بلغ توجس العلماء من الاحتكاك بالمعاملات التي تكون الدولة طرفاً فيها حداً مبالغاً فيه فما شاركوا في أي شيء رسمي إلاّ على سبيل الضرورة التي لاتُدفع، ووجدوا التبرير فقط في الدعوة الى الإمتثال لامر السلطان بالمصلحة المتحققة منه وبالمهلكة التي تندفع به، فأذا انتفت المصلحة المهلكة قبعوا في مساجدهم ومدارسهم منصرفين الى التدريس والتحصيل لا شأن لهم بالسلطان وحاكم الزمان. ومن بقايا هذا التحنُّف من علماء الدين وفقدان ثقتهم بنظافة الإجراءات الرسمية ان عامة الناس لاتستحلّ النكاح إلاّ بعقد (شرعي) يتولاه (ملا) في مسجده، ولا يولون اذن النكاح الصادر من القاضي إلاّ مايولونه أي وثيقة أخرى حكومية تعفى

صاحبها من المسؤولية المستقبلية، مثل قوائم الماء والكهرباء. والركون الى ذريعة امتثال امر السلطان فيما هو جلب مصلحة خالصة او دفع شر مؤكد هو الاثر الصالح الوحيد المتبقي من نظافة الامتثال الى امر علي بن ابي طالب وعمر بن عبدالعزيز رحمة الله عليهما وعلى امثالهما ممن التزموا سكة الشريعة في ازمانهم. ولم يتوسع العلماء بتطبيق هذه القاعدة حتى تشمل حالات تبرير الشر والظلم، ولنا في تأريخنا القريب جدا مثلان اذكِّر القراء بهما فإن الذكرى تنفع المؤمنين. فقد حدث بعد قصف المنطقة الكردية يوم ١٩٦١/٩/١١ أن طلبت حكومة عبدالكريم قاسم من علماء الدين في كويسنجق مباركة هذا الإجراء وشاوروني في ذلك. فوجدت ان ضمائرهم ترفض التكليف الرسمي رفضاً قاطعاً دونما حاجة الى رأي يصدر مني ومن غيري... فسيقوا الى السجون والى الإبعاد وقطع الرزق أشهرا ثقيلة عليهم، ولفقت التهم الظالمة لبعضهم بما كان من شأنها تقريب الرقاب الى حبال المشنقة... والمثل الثاني كان في عهد عبدالسلام اواسط الستينات اذ أقام مناسبة دينية دعا اليها غالبية العلماء الكُرد مشفوعة بانواع مغرية من الوعود أملاً في كسب تأييدهم المعلن لموقفه من القضايا العامة، لاسيما ما كان منها ذا صلة باوضاع المنطقة الكردية، فما سمع كلمة تأييد واحدة في كل ماأُلقي من خطب حتى ان المرحوم الحاج ملا صالح المنسوب الى (كوزه پانكه) رفع بوجهه إصبع التحذير والنذير قائلاً: كل قطرة دم تُراق في هذا الوطن تكون أنت المسؤول منها يوم القيامة.

ولعل من المفيد ان اعيد القول في الفرق بين مواقف اهل الدين واهل الدنيا عند تساوي الاحوال إن اعداد لاتُحصى من مثقفي ١٩٦١ وحملة الشهادات وذوي الإنتماءات الآيديولوجية السياسية الكُرد بادورا الى تأييد عبدالكريم على حين كان علماء كويسنجق يواجهون في السجن مصيراً مجهولاً. ولا اشك لحظة واحدة في ان موقف العلماء كان مبنياً في اساسه على تخريج ديني قاطع في شجب التأييد. فلقد كنت أعرف احاداً منهم لايتشدد عند اصدار الفتوى فيختار لها ماوافق مزاجه من آراء السلف في مثل مسائل الطلاق وانواع المعاملات اليومية...

ففي رأيي، يكون اختيار الخطي للصيغة التي اصدر بها فتواه متأتيا من اتباعه لحكم الضرورة في اعتبار امر السلطان واجب التنفيذ دفعاً لشر عظيم. فلقد كان واضحاً ان الأمير ميّال الى المهادنة والأخذ بالمصالحة، ولا نظن اسباب ذلك خافية على احد حتى تخفى على الأمير. ويبهجني غاية البهجة ان اقول ان المرحوم الموكرياني ذكر في كتابه طرفاً من الظروف والأحداث المرتبطة بالفتوى يلقى ضوءً كافياً على حيثياتها، ليستبين منها الناظر المحايد مقدار مسؤولية الخطي بلا زيادة، رغم ان لهجة الموكرياني وطريقة تناوله للمسألة تنضح بالعداء ونيّة التشهير.

ولنا ان نفهم ابتداءً الظرف المُلجيء الذي أصدر فيه الخطي الفتوى حين نقرأ في كتاب الموكرياني جملة المعارك الضارية الدموية التي سبقت إحتشاد جيوش العثمانيين في جوار رواندز، وفي كل منها كانت جيوش الأمير تقاتل جيوش سلطان المسلمين. فإذا كان الوقوف بوجه جيوش السلطان سبباً

للكفر ووقوع الطلاق- وان الخطي كان مؤمناً بذلك ومتشدداً فيه- فكيف حدث انه سكت اشهراً متطاولة إشتد فيها الكرُّ والفرّ وتكررت هزيمة العثمانيين فلم يصدر فتواه- رغم قيام الدواعي الشرعية لصدورها- وانما تريث متفرجاً حتى إقتربت النار الآكله من عرين الاسد؟ ومما يزيد من وضوح دلالة سكوت الخطي على انه لم يقصد الإضرار بالأمير أن السلطان محمود (أصدر منشوراً همايونياً بإسم الخلافة الإسلامية موجهاً الى كل من الملا يحيى المزوري والملا محمد الخطي والملا عزرائيل الجزيري -صفحة ٦٤-٦٥ من موجز تاريخ أمراء سوران، ترجمة محمد ملا كريم) فكان ذلك سانحة السوانح أثناء إشتداد المعارك بين جيوش السلطان والأمير لكي يخرج الخطي بفتواه اذا كان ناوياً القيام بعمل فردي يقصد منه تثبيط همة الأمير، ولا فرق في ذلك بين ان تكون النية صادرة من الخيانة المحضة أو من العقيدة الخالصة. فالظرف السانح بالمنشور الهمايوني يمهِّد السبيل للنية الخبيثة والطيبة على حد سواء مع فارق واحد بين الحالتين، هو ان الخيانة لاتكون جريئة الى حد المجاهرة إلاّ في حالة تراكم الحقد الدفين والثأر الكظيم الذي يجاوز كل الحدود المتصورة، وذلك خيال في خيال.

ومن حسنات المرحوم الموكرياني في كتابه (أمراء سوران) ذكره بشيء من التفصيل تتابع الاحداث والمعارك على الصورة التي ألجأت جيوش الأمير السوراني الى التراجع نحو رواندز إستكمالاً للأهبة الضرورية في الإصطدام الحاسم، الذي كان منتظرا أن يأتي بعده أحد احتمالين على الجانب الكردي: فأما الهلاك الذي لاقيام بعده لرواندز وأما الانتصار الذي يدفع الشر الماحق الى حين، وفي ذلك فسحة الامل في مستقبل قد يأتي بالفرج والنجاح على نحو من الانحاء.

اقول هذا ليقيني ويقينك أن هزيمة الجيش العثماني في المعركة، التي كانت منتظرة لم تكن تقضي على الدولة العثمانية. فلقد هُزمت في حروب كبرى ولم تهلك، ولكن الهزيمة هي على أي حال ان لم تكن بمقياس دولي واسع فبمقياس متناسب مع الأهبة القصوى المتخذة في الجانبين. ولكي يكون القاريء مطلعا على التفاصيل ينبغي رجوعه الى الصفحة (٦٠) فما بعدها من كتاب المرحوم الموكرياني، ولا أُحيله على المصادر التاريخية الاخرى لأن الفتوى التي كانت سبباً في التشهير بالخطي جاءت في سياق هذا الكتاب. فما علمنا بوجود مصدر تأريخي سابق عليه ذهب الى وجود نية مبيتة مأجورة او غير مأجورة بقصد الاساءة الى الأمير وحكومته.

ونتابع المرحوم الموكرياني فيما كتب حول الاحداث ومنها موضوع الفتوى، فنجده في الصفحة (٦٦) من كتابه يقع في شيء من الاضطراب وعدم التوافق مع الذات اساسه- في رأيي- عدم إنقياد الاحداث لميل الكاتب الى تغليظ مسؤولية الخطي فهو يقول بصدد معركة الزاب:

«وقد حارب الكُرد ببسالة منقطعة النظير حقاً ويهاجمون كالنمور الهائجة، إلاّ أن العلماء وطلاب العلوم الدينية كانوا قد نخروا اساس الامور لذلك فان الحرب مع الاتراك كانت عملاً

بلا جدوى مادام الأمير لايعمل شيئاً بدون ان يفتي له العلماء بذلك. وقد استمرت المدافع... ولم ينقطع دويها في الليل. أما مصطفى پاشا الذي كان قد فكر فيما قبل في التقدم الى الأمام، ولكنه اضطر للانسحاب تحت جنح الظلام فقد عبر النهر كيفما كان وولى هارباً نحو الموصل ووقعت غنائم ومعدات كثيرة في ايدي الكُرد وقفلوا راجعين الى حرير.»

فأي نخر هذا الذي دبَّ الى اساس الامور بسبب علماء الدين، اذا كان الجيش الكُردي يقاتل كالنمور حتى يضطر الخصم الى الفرار في جنح الظلماء، تاركاً وراءه الغنائم والمعدات لقمة سائغة ودعماً رافداً للمقاتل الكُردى؟

إن واقع الامر ينطق من ذاته ان الأمير فعل في هذه المعركة كل شيء ممكن وإنتصر فيها كما لم ينتصر قبلها في معركة مع العثمانيين. ويستطيع مَن يريد ان يتلاعب بالاحداث فيقول إن فتاوى بعض العلماء بضرورة مدافعة العثمانيين كانت من اسباب زيادة التفاني عند المقاتل الكُردي، ولكن ذلك عبث ينقضه ان الفتوى صدرت فيما بعد بعدم جواز محاربة السلطان. فنحن في غنى وفي مناعة من اصطناع التأويلات ونستشف الحقيقة حتى من خلال سطور المرحوم الموكرياني نفسه بشيء من التروى وإعادة الترتيب حسب اقتضاء المنطق. فالموكرياني يقول انه: «بعد رجوع الجيش الكُردي الى حرير ووصول مصطفى رشيد پاشا في هزيمته الى الموصل بعث بأمر همايوني زائف الى الملا محمد الخطي مع رسالة محشوة بالآيات والأحاديث الى الأمير الكبير بقصد خدعه...»

وقبل الاسترسال فيما سنقرأه من كتاب الموكرياني ينبغي التنبيه الى أمرين خطيرين لايمكن إغفالهما. أولهما، انه لم تكن تدعو حاجة الى تزييف امر همايوني الى الخطي بعد الذي علمناه من أن السلطان محمود اصدر منشوراً همايونياً بإسم الخلافة الإسلامية الى كل من الملا يحيى المزوري والملا محمد الخطي والملا عزرائيل الجزيري. وثانيهما، إن مصطفى رشيد پاشا لم يقصد خداع الأمير فان الموكرياني نفسه يقول فيما بعد: «إن رشيد پاشا حقق كل وعوده قبل ان يموت بشكل فجائي.»

فليس في الامر خدعة انطلت على الأمير فبلعها بسذاجة.

ويمكن تلخيص الأمور التالية بالتتابع مما يقوله الموكرياني بعد ذكره لرجوع الأمير الى رواندز:

أولاً- سارع الملا الى نشر الفرمان المزور بأن الحرب ضد سلاطين آل عثمان تخلٌّ بالدين وبالعصمة الزوجية.

ثانياً- إن الأمير أحمد شقيق الأمير الكبير تخاصم مع الملا الخطي وخاطب الملا لينضموا اليه في محاربة العثمانيين أو الى الملا. فوقف الضباط والجنود الى جانب احمد بگ وبقى عدد من طلاب الدين الى جانب الأمير الكبير والملا الخطي.

ثالثاً- عاد الأمير الى رواندز وجمع الجيوش وظل احمد بگ مع ثلاثة آلاف جندى في حرير.

رابعاً- زحف مصطفى رشيد پاشا من الموصل وحافظ علي پاشا والى بغداد كل منهما بقواته... نحو منطقة أربيل وروانذز.

خامساً- عندما توجه مصطفى رشيد پاشا من عقره الى روانذز ارسل فرماناً همايونياً زائفاً باللغة العربية الى الأمير فيه الوعود والتأمينات.

سادساً- بعد ورود الفرمان جمع الأمير قادة جيشه ودعا الملا الخطي.... وقال القادة والجنود كلهم لن يكون ذهابك الى السلطان إلاّ بعد موتنا جميعاً.... ونهض الملا الخطي وألقى خطبة قال فيها بتكفير مَن يتمرد على السلطان وتحرم عليه زوجته. فكان لها تأثيرها في النفوس فسلّم الأمير نفسه للأتراك.

سابعاً- اقترب مصطفى رشيد پاشا شيئاً فشيئاً حتى نصب خيامه في سهل سوران وارسل رسالة الى الأمير وأخرى الى الخطي بالوعود والتطمينات والأيمان أن سيعطيه حكم سوران مجدداً ويجعله (مير ميران) مع رتبة الپاشوية.

ثامناً- قرر الملا الخطي ان يذهب الأمير للقاء مصطفى رشيد پاشا بدون علم جيشه فخابره بذلك.

تاسعاً- نصب الأمير أخاه الأمير احمد حاكماً على روانذز نائباً عنه. وذهب بصحبة الخطي وعدد من الفرسان الى معسكر القائد العثماني فاستُقبل بحرارة.... وقال الملا الخطي حالفاً بشرفه انه سيعيد الأمير معززاً حاكماً على مملكته.

عاشراً- استصدر الپاشا للامير عفواً من السلطان محمود وحصل له على رتبة (مير ميران) وفرمان الپاشوية واخذ الاذن له بالعودة الى روانذز.

حادي عشر- مات مصطفى رشيد پاشا، لسوء الحظ، في تلك الايام وكان علي رضا پاشا والي بغداد من خصوم مصطفى رشيد پاشا الألدّاء، فسارع الى إخبار الاستانة بأن عودة الأمير الى روانذز تؤدي الى ضياع العراق.

ثاني عشر- كان الأمير غادر الاستانة الى طربزون فاصدر الباب العالي الامر الى ولاة المدن بالقبض عليه فاعدم ليلا في طرابزون.

إن نظرة عابرة بشيء من التدقيق تستبين انه لايمكن ان تكون الاحداث تسلسلت على النحو المذكور اعلاه، ففيها تقديم وتأخير لايخفى على أحد وفيها غموض أيضاً في أمرين لهما خطورتهما: الأول منهما، إن رجوع الأمير الى روانذز بعد انتصاره في معركة الزاب وتراجع مصطفى رضا الى الموصل لاتفسير له فيما ينقله لنا الموكرياني من حيثياته. حتى انه لم يحاول تبريره بما يجعله يتوافق ولو بشكل ظاهري مع قناعته الشخصية عن سبيل التذرع بالفرامين الحقيقية والمزيفة المذكورة في كتابه. فالمنشور الهمايوني الصادر من السلطان محمود بإسم الخلافة الإسلامية كان سابقا على معركة الزاب، فلا يصح اتخاذه سبباً لوهن العزائم الكُردية التي انتصرت كما يقول المرحوم

الموكرياني انتصارا باهراً مصحوباً بالغنائم الكثيرة. والأمر الهمايوني الزائف الذي بعثه مصطفى رشيد باشا الى الخطي مع رسالة محشوة بالايات الى الأمير كان بعد رجوع الأمير الى رواندز فلا دخل له في تصميم الأمير على الرجوع. فما عسى ان يكون السبب الذي حمله على هذا التصميم غير المنتظر؟ اننا لا نملك من الحقائق المتصلة بهذا الامر الخطير ما نطمئن به الى تفسيره على نحو مقنع ويزيد من صعوبة الاقناع ان الأمير رجع الى رواندز وهو مصمم على القتال بدليل (جمع الجيوش من كل حدب وصوب- صفحة٦٧ من كتاب أمراء سوران). ان تخلية عن (العمق الستراتيجي) المتمثل في المساحات الشاسعة للكر والفر وركونه الى التجمع في بقعة ضيقة يضيق فيها مجال الخيارات حتى تكاد تنحصر في خيارين لا ثالث لهما: فأما الثبات بما فيه من احتمال الفناء وأما الفرار الى مصير لا يمكن التنبوء به، هذا التخلي سؤال قائم بلا جواب عندي وغاية الامكان في الجواب عليه بعد كثير من التسامح مع النفس هي تفضيله لسياسة التمركز على التشعث بامل الوصول الى تفاهم مع السلطان بعد استفراغ الجهد في تقريب مسافة الخلف بين الجانبين، وربما جاز اضافة سبب اخر الى ما تقدم هو علمه بتوجه حافظ علي باشا، والي بغداد، مصحوبا بجيش كبير الى أربيل اسنادا لجيش مصطفى رضا باشا. على ان هذا السبب يدخل في مجمل قدرة السلطان العثماني على دعم قائده المختار مصطفى رضا باشا فهو جزء من سبب اكبر مع ملاحظة مركز أربيل الستراتيجي في التحكم الحاسم باية معركة يخوضها الأمير في كل المساحات الواقعة الى غربها.

خير لنا ان نغادر هذا السؤال حيث هو من غموض الطلب رغم انه لاينسجم مع سياق الاحداث المستعرضة في كتاب الموكرياني ولكنه لا يتنافى مع السياق الذي يتهيأ ذاتيا من إعادة ترتيب الاحداث المذكورة بشكل مضطرب في الكتاب المذكور فكما ان الخلل في قول من يقول قد صمنا رمضان بعد الانتهاء من مراسيم عيد الفطر، هذا الخلل يزول بتأخير مراسيم العيد الى ما بعد شهر رمضان فكذلك يحصل الانسجام التام بين اجزاء رواية الموكرياني اذا رتبت على الصورة التالية:

أولاً- صدر الفرمان الهمايوني الى الملا يحيى والخطي والملا عزرائيل دون ان يكون له أثر محسوس في موقف الجانب الكردي بدليل الحماس الذي شاهدناه منه في معركة الزاب واخذ الأمير اهبة الحرب بعد تلك المعركة. وعلى قدر علمي لم تصدر فتوى من أي واحد من هؤلاء العلماء استجابة لذلك الفرمان وقد خلا كتاب الموكرياني من الاشارة الى شيء من ذلك.

ثانياً- قرر الأمير العودة بعد معركة الزاب الى رواندز لسبب غير واضح ولا مانع هنا من قبول احتمال منطقي بأن يكون مصطفى رضا باشا قد فاتح الأمير بالوعود والايمان لحمله على ترك المنازلة عبر مراسلات لم تنته الى نتيجة حاسمة قبل معركة الزاب فتكون هذه الوعود دخلت في حسابات الأمير باتجاه الموادعة. ويلاحظ هنا ان معارك الأمير مع الأمراء الكُرد او المتمردين عليه فيما سبق من السنين لم تكن تحمل معنى مباشرا بالمواجهة مع السلطان فالموقف في معركة

الزاب وما اعقبها من احوال التهيؤ والتربص ذو دلالة خاصة ذات ابعاد سياسية عميقة لم تكن موجودة من قبل فليس مستغربا ان يتفادى الأمير مواقف حاسمة في المواجهة فيكون رجوعه الى رواندز داخلا في معنى تجنب الحسم مع جيوش السلطان.

ولايفيد هنا نقد تصرفات الأمراء الكُرد ومنهم أمير رواندز في استهانتهم بوجود سلطان عثماني ذي حول وطول على مدى سنين استهلكوها في مشاجراتهم المهلكة فقد سبق السيف العزل وان الواقع الذي تجاهلوه اثبت وجوده في هذه الايام الحالكة وصار في باب المستحيل على الأمير ان يتملص من حكمه ولقد عز النصير ولم تبدر من شاه ايران بادرة معونة بل ان البقايا من الإمارات الكردية لم تلتفت الى المحنة الاخذة بالمخانق وان الدائرة ستدور على الجميع.

ثالثاً- توجهت الجيوش العثمانية نحو راوندز وبعث مصطفى رضا پاشا بالامر الهمايوني (الزائف)! الى الملا الخطي مع رسالة الى الأمير محشوةً بالايات والاحاديث والوعود والايمان المغلظة... فكان من اثارهما ان الراي في الجانب الكردي تشعب الى اثنين: مال الأمير الى المصالحة على انها في اسوء الاحتمال اخف المكروهين بين الحرب وبين الركون الى وعود وتأمينات مصطفى رضا پاشا، وقد كان من مرجحات جانب المصالحة تنصيب اخيه احمد پاشا وكيلا عنه خلال سفره الى استنبول (كما قد حدث في واقع الامر). والراي الثاني وقد مثله وجسده موقف احمد پاشا في اول الامر برفض ذهاب الأمير الى استنبول، فلما وضع الرايان في الامتحان كان الجيش الى جانب احمد پاشا وبقى الأمير مع الخطي يمثلان جانب المصالحة... ويتفق قول الموكرياني في تعارض موقفي احمد پاشا والخطي في رفض المصالحة من قبولها مع جزء من الاغنية الكردية من نوع (لاووك) الذي استشهد به الاستاذ عبدالفتاح علي يحيى في القسم الثالث من مقاله (الهجوم العثماني على كردستان وسقوط إمارة سوران) المنشور في العدد ٥٤ لمجلة كاروان، نيسان ١٩٨٧، ترجمه الى العربية في الصفحة (١٤٣) من المجلة المذكورة حيث يقول ناقلاً من الاغنية: ان الخطي عقد مؤتمره ولايتراجع عن اقواله... ويضيف ان الاغنية تستمر فتقول انه بعد استسلام الأمير اخذ الناس ومن بينهم الملا الخطي يدعون من الله ويتشفعون بالشيخ عبدالقادر الكيلاني ان يعيد الأمير سالماً.ولكن يلاحظ ان الاغنية في قسمها المنشور بالعدد المذكور لاتتطرق الى توافق راي الأمير الكبير مع الملا الخطي. ويلاحظ فيها أيضاً انها لاتمس الخطي بكلمة نابية.

رابعاً- حصل بعد الخلاف توافق في الراي بين الأمير الكبير واخيه احمد پاشا في قبول عروض مصطفى رضا پاشا رغم ان الموكرياني لا يقول ذلك صراحة ولكنه مفهوم من دواعي الاحوال ودلالات الاحداث فان الأمير الكبير حسب قول الموكرياني نفسه اناب اخاه احمد پاشا منابه اولاً ثم ذهب مع الخطي الى معسكر مصطفى رضا پاشا لأنه لايعقل ان تتم الانابة دون علم الناس وقبول احمد پاشا لها لان ذلك عبث صبياني لاجدوى منه بل انه اقل من العبث ومن جنون المأفون. أما ان يكون احمد پاشا بقى في راوندز او حيثما كان في قيادة جيشه ولم يصاحب

الأمير الكبير في دخول معسكر مصطفى رضا پاشا فقد كان ذلك مفهوما وواجباً من باب الاخذ بالاحوط من احتمالات الخيانة او المفاجاة. وسواء كان موقف احمد پاشا النهائي في قبول المصالحة مبنياً على القناعة او نتيجة الاضطرار، فانه من الواضح رضوخه للامر الواقع وتسليمه بما استقر عليه راى الأمير الكبير في موادعة السلطان وبغيره لم يكن أمامه الا التمرد (في اسوا الاحتمال) او رفض نيابته عن اخيه (في احسن احتمال للاباء). أما التمرد فمن السهل على المؤرخ المنصف ان يعفيه منه لأنه شر محض وافدح ضررا من المصالحة. وأما رفض النيابة فهو شيء مقبول بل مطلوب منه فيما لو بقى على موقفه الأول القاطع بترجيح المحاربة، وكانت له مندوحة من قبول النيابة بوجود اخوة اخرين سواه يمكن انابتهم فلا خلل يحصل باعتزاله حكومة دخلت في الصلح رغم رفضه له وخلافاً لراى رآه في اتجاه معاكس فيكون قبوله للنيابة مرجحاً لاقتناعه اخر الامر بما فعل الأمير ولا اقول انه كان مستبشرا بذلك فالموقف المهادن كله كان وليد الاضطرار.

هذا ما يُفهم بلا قلق من رواية المرحوم الموكرياني المشوبة بشيء من التقديم والتأخير وبحبس اللسان فيما يفيد الخطي واطلاقة فيما يدينه، وهو موافق للرواية التي كانت شائعة حتى ظهور كتابة الموكرياني ومصدق بشهادة عبدالله مخلص بگ حفيد رسول پاشا ومنسجم مع تصرف الأمير الكبير في دلالته الملحوضة على ثقته بوعود مصطفى رضا پاشا التي تحققت بتفاصيلها قبل موته المفاجيء والواقع هو ان الفكر يحتار في ماتى هذا الحرص المبالغ فيه من جانب مصطفى پاشا على تنفيذ كل ماوعد به الأمير الكبير ! وقد يشتط الخيال حتى يذهب الى احتمال ان يكون موت مصطفى پاشا مدبراً من السلطان نفسه تسهيلا لاغتيال الأمير الكبير ولكن ترك راوندز حتى يتعاقب على امرها ثلاثة من اخوة الأمير بلا معارضة من الاستانة يفند هذا الاحتمال فقد بقيت الإمارة في حكم كل من الاخوة احمد پاشا وسليمان پاشا ورسول پاشا متعاقبين حتى سنة ١٢٧٢ أي حوالي عشرين سنة بعد اغتيال الأمير الكبير.

القسم الثاني والأخير*

كانت الإمارة تدوم لرسول پاشا لو أنه دفع الاتاوة المفروضة عليه من قبل الباب العالي ولم يخض الحرب الخاسرة التي جرب فيها حظه وقوته ضد جيوش نامق پاشا والي بغداد سنة ١٢٧٢ اضطر بعدها الى الانزواء في ايران خمس سنين في تفصيل يراه القاريء في الصحفة ٧٦ فما بعدها من الكتاب المرحوم الموكرياني. وقد عاد الى بغداد مستضافاً من نامق پاشا نفسه سنة ١٢٧٧ حتى اذا نقل نامق پاشا الى الاستانة في منصب (مشير المابين) سنة ١٢٨١هـ اخذ معه رسول پاشا فعين والياً على (وان) لعشر سنين نقل بعدها الى ولاية ارضروم حيث توفي سنة ١٢٩٨هـ.

(*) عن مجلة (كاروان) العدد ٧٢ شباط ١٩٨٩.

فالقاريء يجد امراً غريباً في تعامل العثمانيين مع اسرة الأمير الكبير بعد اغتياله فقد سلكوا معها شرعة المصانعة التي دشنها مصطفى رضا پاشا محفوفة بالايمان والمواثيق. وما اظن ان التاريخ يملك امثلة كثيرة مشابهة فالعثمانيون انفسهم لم يكونوا متسامحين مع ولاتهم الذين يفقدون ثقتهم او يخشون تعاظم قوتهم. ولو قلبت صفحات العلائق السياسية واواصر الجوار بين الأمراء الكرد لما عثرت على مايسرك فقد خيبوا انفسهم وامل التأريخ فيهم بالدوام على التفرق والشتات وطول الخلاف. فأذا كان لنا ان نحكم على الاحداث في ضوء المؤثرات القائمة وقت حدوثها لم نملك الا اقرار الأمير الكبير على الطريق الذي اختاره بالدخول في المصالحة فقد جائت مقدماتها وبواكيرها كلها مصدقة لحسن ظنه بمصطفى رضا پاشا ولم يعتورها شائبة الا بعد موت رضا پاشا على ماهو مشروع في كتاب الموكرياني إذ يقول في الصفحة (٦٩) منه:

«واستصدر له الپاشا عفواً من السلطان محمود وحصل له على رتبة مير ميران وفرمان الپاشاوية بناءً على الوعد الذي قطعه واخذ الإذن له بالعودة الى رواندز. الا انه-أي مصطفى رشيد پاشا- مات لسوء الحظ في تلك الايام، وكان علي رضا پاشا والي بغداد من خصوم مصطفى رشيد پاشا الالداء. فسارع الى اخبارالاستانة بانه اذا ماعاد الأمير الى رواندز فسيضيع العراق وتختل امور الدولة وادارة الحكومة».

لقد كان بمقدور الموكرياني ان يلجأ الى التأويل بصدد الموضوع فيدرجه في سياق خطة خيانية تفرغ وعود مصطفى پاشا من محتواها وتجعل الأمير الكبير موكولاً الى الفناء سواء من مصطفى پاشا ام عاش. ولكنه لم يفعل ذلك فيشكر عليه اذ كان ذلك منه استبقاءً قيماً لحقيقة تاريخية في نظره (اصدقها انا) ذات دلالة قوية على الحسابات التي اقامة عليها الأمير الكبير موقفه في المصالحة فمما لايقبل المناقشة انه اذا كان الأمير شاكاً في وعود مصطفى پاشا لما سعى الى الجلاد بقدميه.

ولقد جاء بقاء الإمارة قائمة بعد اغتيال الأمير منسجماً في ذاته مع صدق مصطفى پاشا في عهوده بل ان بقاء الأمير حياً ومكرماً بالفرامين السلطانية والترخيص له بالعودة الى رواندز بعد موت مصطفى پاشا لايترك للمنصف ومجال المكابرة في حقيقة نوايا مصطفى پاشا او افضلية ما فعله الأمير في حكم الاحوال القائمة. أما من حيث ركون الباحث الى رواية المرحوم الموكرياني فالباحث الذي يأخذ بها في جزئها المناوىء للخطي لا يملك غير قبولها في صدد وعود رضا پاشا لان المكريانى غير مهتم بالميل الى جانب المصالحة حتى يقال انه منساق مع ذالك الميل الى الاشياء التي تجعلها اقرب الى القبول منها الى الرفض. لقد اغلظ الموكرياني، رحمه الله، في عداوة الخطي فهو مصدق في كل رواية منه تحتمل مسحة من الانصاف مع المصالحة ومع الخطي. ومن مفهوم المخالفة لهذا المقياس يكون من حق الباحث او القاريء الاعتيادي الذي يأخذ بتبرئة الخطي ان يناقش أي قول او رأي للمكريانى بأتجاهه ادانة الخطي لان ذلك حق طبيعي وبديهي للمواقف في الطرق القصى من الموكرياني في مسئلة (الخيانة) والا حصل ما يسمى في الفقة بـ(المصادرة على المطلوب) اذ تصبح

دعوى المدعي نفسها حجة في صحتها بالاضافة الى ان اجتماع (الخيانة) المعزوة الى فتوى الخطي مع صدق وعود رضا پاشا في رواية واحدة كالتي رواها المرحوم الموكرياني يصبح بحد ذاته حجة ضد الرواية لان الحبكة المحبوكة في افراغ قالب الخيانة على فتوى الخطي تجعلنا ننتظر سرعة المبادرة الى اغتيال الأمير الكبير وتفكيك جيوشه من بعده وتنصيب حاكم عثماني شديدالخصومة قوي البطش. ولقد تفطن الاستاذ عبدالفتاح علي يحيى الى خطورة تسليم بصدق نوايا رضا پاشا لما يحمل ذلك من سمة الزئبق الرجراج في عدم تلاؤمه مع ما يتشدد هو والموكرياني في التخليط على الخطي واستفراغ الجهد في التدليل على خيانته المبيتة ذات الغور العميق والجذر الراسخ الضارب في منبته ومنشئه حتى كأنه نشأ خائناً بالفطرة وبايعاً لدينه منذ شبابه وما تراس الفتوى في رواندز الا من اجل الخيانة وقد بلغ التغليط في هذا حداً جعلني اتساءل عن السبب الذي منع هذا الخائن البائع لدينه من ان يخون ولاة بغداد لقاء كل الجاه والوفرة التي استمتع بها في راوندوز؟ لقد حاول الاستاذ عبدالفتاح ان يتدارك هذا المخرم في الجدران الخيانة المطبقة على الخطي فتناول في الصحفة ١٤٢ من القسم الأول من مقاله في العدد ٥٢ من كاروان، تناول هذه الرواية بالتفنيد في خمسة اسطر قائلاً: «إن هذه الاقوال لا تصمد أمام التحليل والنقد التأريخي فقد استسلم الأمير في آب ١٨٣٦م وأُخذ اسيراً الى استنبول، وان رشيد پاشا توفي في كانون الثاني ١٨٣٧م، ففترة خمسة اشهر كانت كافية للتفاهم مع الأمير وتزويده بفرمان الباشوية. ولو كانت الدولة العثمانية صادقة النية معه كانت لاتستدعية الى استنبول اصلاً بعد إستسلامه...»

أول ملحوظة على هذا التنفيذ هي انه جاء تعليقاً على كلام معزو الى د.عبد العزيز سليمان نوار اشير اليه بالهامش (٥٤) في نهاية الصحيفة (١٤٢) من العدد (٥٢) لمجلة كاروان وليس الى كتاب الموكرياني مع أن فحوى الكلام المنقول من د. عبدالعزيز مطابقة تماماً لما جاء في كتاب الموكرياني واظنه مقتبساً منه حسب ظاهر الحال من كون الموكرياني سابقاً على د. عبدالعزيز في تأريخه ولكني لا اقطع فيه بالرأي لعدم توفر كتاب د. عبدالعزيز عندي. واظن مرة اخرى ظناً قائماً على دواعيه ان تجنب الاستاذ عبدالفتاح ذكر الموكرياني في هذا الموضوع بالذات صورة منعكسة من شدة تغليظه على الخطي من حيث ان اتهام الخطي بالخيانة جاء اول مرة الموكرياني الذي سبق الجميع في هذا الباب واستفرغ الجهد في تثبيت الخيانة عليه فمال طبع الاستاذ عبدالفتاح عن ان ينسب الى الموكرياني رواية تبدو كالشائبة البيضاء في ليل مدلهم من كل ما ذكر به الخطي وفتواه المشؤومة.

إن فترة الخمسة اشهر الواقعة بين وقوع الصلح وموت رشيد پاشا زمان قياسي في القِصَر بمقاييس النصف الأول من القرن التاسع عشر ليتم فيه صلح بعد حروب ومعارك وتنقضي ايام الولائم والبشائر وحسن الضيافة وتنظم الامور في راوندز بما يكفل النظام والضبط طول غياب الأمير عنها وتأخذ الاهبة بعد ذلك للقيام بسفر على ظهور الخيل في مسافات لم تكن قصيرة وطرق

غير ممهدة... ثم تنقضي ايام الاستقبال ومراسيم الحضور في الباب العالي واستصدار الفرامين وما لا يحضرني من اسباب التأني والتأخير ولقد تم كل ذلك حسب رواية الموكرياني والمصدر. الذي اشار اليه الاستاذ عبدالفتاح نفسه في هامشه. فاذا كانت هذه المدة زائدة على هذه القائمة الطويلة من دواعي التريث والتأهب فهي اطول من اية مدة يقتضيها إغتيال الأمير فيما لو كان مبيتاً من اول الامر. ويزيد الامر وضوحاً ان الاغتيال نفسه وقع بعد اكثر من سنة من موت رشيد باشا فقد ورد في الصحيفة (١٤٢) المذكورة من مجلة كاروان ضمن مقال الاستاذ عبدالفتاح ان الأمير أُغتيل عام ١٨٣٨م وهو في طريق عودته الى راوندز... وقد علمنا ان رشيد باشا مات في اول ١٨٣٧م. فما الذي دعا الى كل هذا التأخير ان لم يكن ماذكره المرحوم الموكرياني من سعي والي بغداد في هدم مابناه رشيد باشا عدوه الألّد! على أي حال لسنا في صدد تزكية السلطان العثماني فلولا ان سعايات والي بغداد صادفت هوى في نفسه او ان اموراً اخرى دغدغت وعيه لما بادر الى عمله الوحشي المنافي للشرف والفضيلة، ولكن الذي يستوقفنا من امر هذه السنة الاضافية -بعد موت رشيد باشا- انها لاتجد أي محل ممهد في قناعة الكاتب والقاريء اذا اخذنا بما اخذ به الاستاذ عبدالفتاح من كفاية الخمسة أشهر (...للتفاهم مع الأمير وتزويده بفرمان الپاشوية). اقول هذا جرياً مع منطق المقال نفسه: فهو يأبى على ان اعتبر سنة كاملة بعد وفاة رضا پاشا زمناً ضرورياً لتتميم اغتيال مبيت منذ سنتين على حين تكون خمسة اشهر قد اتسعت للتراضي وما اعقبه من استفاضة في راوندز وسفر الى الاستانة والالتقاء بالسلطان واستصدار المراسيم والفرامين وما الى ذلك ونحن نعلم ان بقالاً او بزازاً من راوندوز ما كان يستطيع ان يأخذ للاهبة ويسافر الى بغداد في رحلة استبضاع في اقل من شهرين ولو شد رحاله الى استنبول واستبضع فيها ثم وصل في رحلة الرجوع الى سيواس، حيث اغتيل الأمير خلال رجوعه، لطال به الوقت خمسة اشهر على الاقل.. كانت رحلة الحج ذهابا واياباً تستغرق في تلك الايام حوالي سنة بلا صلح او مراسيم او استفاضات...

اننا لسنا بصدد إعادة كتابة التأريخ العثماني في مقدار اتصاله بالإمارات الكردية كي نغوص في اعماق ونسبح في ابعاد وننبش على تفاصيل تفوق حاجة من يتحرى حيثيات فتوى صدرت من ملا في موقف معلوم، ولا التزم أحد منا على نفسه اثبات براءة او خيانة الخطي كالتزام متعهد البناء بانجازه في وقت محدد حتى لاتبور تجارته فالحقيقة ضالة الباحث كما هي ضالة المؤمن او يجب ان تكون وفي موازنة براءة الخطي مع خيانته ليست على اعيننا غشاوة كي تعمى عن رؤية الفرق الهائل بين اثر البراءة والخيانة في واعيتنا القومية فبراءة بشارة لك ولي ولكل الكُرد وتزكية لسلامة قرار الأمير الكبير من فطنة قصر النظر وخور العزم والتغابي على مدى سنين طوال عن عمالة رئيس الفتوى في أماراته لعلوج العثمانين منذ ايام داود پاشا أما خيانته فانها فضلا عن تشويهها لذمة عالم كُردي متبحّر تخّرج على يديه علماء اجلاّء من الكرد وغير الكرد على مدى عشرات السنين فهي وصمة عار

على جبين كل ثانية من ثواني عمر إمارة الأمير الكبير قضاه الخطي في رأس الفتوى لايسلم منها الأمير نفسه ولا أخوه احمد پاشا ولا أي من المتصلين بالحكم على قرب او بعد، بل انها تسم عامة الناس من الكُرد بما كان من توفيرهم له بعد الفتوى حتى مماته. فقد بقيت مدرسة حيثما كان عامرة بطلاب العلم ودام صيته فوق الشبهات حتى صدر كتاب المرحوم الموكرياني، وكان من تلاميذته الحاج قادر الكوي والحاج ملا عبدالله الجلي في زمالتهما الدراسية بمنطقة (بالك) ودرس عليه قبلهما استاذهما الحاج ملا اسعد الجلي والد الحاج ملا عبدالله الجلي في مدرسة الخطي الصيفية في شقلاوة على مايظهر من بعض حواشيه-التي تذكر انها كتبت بمدرسة الخطي في شقلاوه.

وانا اذ اسوق هذه الاستطرادات في كفتي الإدانة والتزكية اعلم ان واجب الالتزام بالموضوعية وتحري الحقيقة يعم الطرفين وان التحرز من الإنشداد الى إلتقاط الادلة المفيدة لوجهة نظر الباحث يلزم المزكّي والمدين وان الإنزلاق الى ماتشتهيه النفس من ادلة التأييد والتفنيد يصدق في زيد كما يصدق في عمرو، ولكن اقل عرضة للوقوع في هذه الفخاخ لأني اراها بعين مفتوحة وادرك حركة الإشتهاء في العروق وأفضح فعله الوبيل بالراي.

فاذا قلت للقاريء انه ليس من الانصاف المحض ولامن المصلحة القومية ان يكون حماس الباحث الكُردي في ادانة الخطي اكثر من حماسه فيما لو كان المتهم هو المرحوم (علي مردان) بسبب كون الفجيعة في الخطي وفي الأمير الكبير ذات دلالة افدح ضرراً بمراحل، فقد قلت شيئاً يمليه الواجب القومي والالتزام بالحقائق وفيه تبصرة أيضاً بأن ثبوت هذه الخيانة ليس من حلاوة السكر ولا زهو الانتصار ثم انه اذا تساوت في الميزان كفتا الخيانة والأمانة بلا رجحان فالمأخوذ به هو البراءة سواء كان المتهم عالما كُردياً او مطرباً بلغارياً أو أياً كان من افراد البشر.

فاقول بقلب مستريح ان الذي جرى من امر الفتوى هو انها صدرت بموافقة الأمير وتم الصلح في النهاية برضا الجميع وكان مصطفى رضا پاشا صادقاً في كل ماقال وتحقق في حياته كل وعوده، فلم يكن الأمير بالسذاجة أو الغفلة وعجز الارادة على الصورة التي يبدو بها في الإستسلام لخيانة الخطي وكأنه طفل يأخذونه الى الكتاب رغم ارادته. أما ان يكون الأمير معطل الارادة أمام جبروت الخطي فليس شيئا يقبله المنطق مهما بولغ في مكانة علماء الدين. فالواقع هو ان الأمير نصب العلاّمة ابن ادم في اول حكمه على راس الفتوى ثم ازاحه عنها بعد سنتين في ابعد تقدير وفرض عليه الإقامة في (ولزة) لخلاف في الراي بينهما، وهذا ماكتبه ابن ادم نفسه في مخطوطته سلسلة الذهب سنة ١٢٣٤هـ. وابن آدم له من المكانة العلمية والأدبية ومن الشهرة في الوقوف بوجه الإنحراف مايعجز عنه مئة خطي، وهو استاذ الخطي نفسه وغيره من فطاحل العلماء وواحد من افذاذ علماء الإسلام قاطبة بلغت تآليفه حداً لايكاد يصدقه العقل في كل ابواب العلوم الإسلامية والعربية.

والخلاف الذي نشأ بينهما لم يبلغ في خطورته جزءً من الف جزء من خطورة الفتوى التي يقال

انها قوضت عليه حكمه وهو ذلك الأمير الذي بدأ عهده بقتل اثنين من أعمامه درءً لخطرهما على ما كان من ذهنه من تأسيس حكومة ثابتة الاركان. وبلغ بطش الأمير أنه أمر بقتل عمه يحيى بگ وولده عثمان بگ وهما سجينان عنده ثم علقت جثتهما بأمر منه مدة ليل ونهار ثم دفنتا الى جانب قبر عمه الآخر تمرخان الذي تم قتله في السجن أيضاً خنقاً في ظلام الليل (انظر الصفحات ٣٠-٣٣ من كتاب المرحوم الموكرياني المذكور). لقد ناطح الأمير كل راس كبير متجبر في منطقته وعلى جوانبه وإستعمل غاية البطش في تصفية المعارك مع خصومه وتمادي حتى حصل الإصطدام بينه وبين جيوش السلطان نفسه آخر الامر، ونازله في اكثر من معركة وكان الخطي وغير الخطي من علماء الكُرد معاصرين لهذه الاحداث بلا حركة او إعتراض. فما هو السر الشيطاني الذي نصب من الخطي عملاقاً يعنو له الزمان والمكان والسلطان بتعويذة فتواه بين ليلة وضحاها؟

ان ما يُعزى الى الخطي من قبل متهميه من تأثير في العقول والارواح على نحو يعطل ارادة الخلاص وحب الحياة في رجل مثل الأمير قضى عمره باطشاً مكتسحاً متشبثاً بالتفوق والتوحد وليس مجرد الإمارة، لهو شيء ماتسنى لأحد من الانبياء قبل الخطي واخفق فيه حتى (راسبوتين) من اساطين الشعوذة وإستعباد الأرواح! ان التسليم بمثل هذة القوة الخارقة لشخص مجرد من اسباب القهر ضد شخص هو القاهر نفسه شيء يستعصى قبوله مهما أخضع الانسان فهمه للمطاوعة. فإنه بافتراض المستحيل في عجز الأمير عن الوقوف بوجه الخطي مجاهرة، افلم يكن في المستطاع تدبير اغتياله او افتعال حادثة تقتلعه على صورة من الصور؟ اذا كان الأمير على مثل القوة والقدرة على هزيمة جيوش السلطان بحسب الروايات الحريصة على تجريد الخطي من كل عذر وتبرير والاصرار على تصوير موقفه خيانياً محضاً مدفوع الثمن، فهل عميت العين السليمة للامير عن رؤية هذه الخيانة الواضحة وعن تلمس أي وسيلة رحمانية او شيطانية تنقذ إمارته من هذا الاخطبوط الفاقد للأذرع؟

يبدو ان الميل الى تخوين الخطي استوجب من القائلين بالتخوين ان يصوروا رجال الدين (الملالي) على درجة خطيرة من تأثير في ضخام الأمور كي يستقيم لهم الدعوى بشلل ارادة الأمير وجيشه واخوته وعامة الناس في موضوع الفتوى فتم وقوفهم عاجزين كل العجز أمام كارثة كان تجنبها ممكناً في غياب الفتوى! هذا الزعم ليس اكثر من وهم في جملته وفي الاشياء الخطيرة من تفصيله. فالغالبية الساحقة من الملالى كانوا من مساكين خلق الله يحصلون أو لايحصلون على كفاف المعيشة، ويفتقدون القدرة على التأثير في الامور ذات الصلة بالأمراء والكبراء، بل انهم لم يملكوا غير الكلام في دائرة دروسهم بالمساجد وفيما قد يحدث بين الناس من مشاكل يسألون فيها عالم الدين، ثم صاروا يراجعون المحاكم بعد انتشارها في المدن والقصبات وبقى الملا الاعتيادي ينتظر طويلاً حتى يسأله سائل في طلاق أو ميراث او جواز النكاح بين فلان وفلانة رضعا رضعتين من حليب إمراة. وتغيرت احوالهم المعاشية في سنين الاخيرة بزيادة رواتبهم حتى اني لما سمعت ان راتب واحد منهم

اعرفه قرابة مائتي دينار شهرى قلت فيما يشبه النكتة القريبة من الواقع، انه اذا كان راتبه محدداً بمقدار علمه فأنه كثير عليه جداً جداً، واذا كان يكافأ على جهله فإنّ راتبه قليل جداً جداً. وبقوا حيث كانوا من انعدام التأثير في الاحداث.

ولا نطيل الكلام في هذا الباب لعدم جدواه فلا نتطرق الى مقام شيخ الإسلام وشيخ الازهر ومفتي المدينة والقدس وقضاة الشرع (في العهد العثماني وما قبله) فهم افراد موظفون يتصرفون على تفاوت من هذا الى ذاك ولكن الذي يهم في هذا الباب هو شأن واحد من فطاحل العلماء خلا منهم زمان ومكان مكّنتهم مكانتهم العلمية وظواهر احوالهم في الاستقامة من كسب احترام العامة لهم ومراعاة السلطة لشأنهم، وكثيرون منهم كانوا يسكنون القرى بعيداً من رجال الحكم فلا يلتقون إلاّ في أندر الاحوال. أما مَن سكن منهم المدينة فقد كان من المألوف ان يحصل التزاور بينهم وبين القائمقام والمتصرف والوالي (من العثمانين) وغير اولئك من كبار الموظفين ولم تكن في ذلك غرابة ولربما حصل في احوال نادرة ان استعانت الحكومة بهم فاستجابوا في مصلحة للناس من دفع شر ملحوظ. وعلى قدر علمي مالجأ احد من اولئك العلماء الى التذرع بالإذعان للسلطان الا اذا كان الإذعان محققاً لمصلحة مشروعة في الدين، واعرف واحداً منهم بالذات. لاداعي لذكر اسمه، حاولت معه الحكومة جهد طاقتها ان يصدر فتوى بوجوب الجهاد في مايس ١٩٤١م فأبى لسبب ذكره صراحة وهو انه لاوجه للقبول بالجهاد في حكومة تأخذ رسم الخمور وغير الخمور من المحرمات.

واذكِّر القاريء بالرساله التي بعث بها نادر شاه افشار الى الشيخ حسن گلهزرده وجوابه عليها، ففيهما صورة صادقة لنوع التصرف المتصور من رجل الدين يوم الامتحان. فأذا بلغ احد اولئك بنبوغه ومتانة خلقه مقاماً يلجيء رجل الدنيا الى توقيره وتقبيل يده، فليس من الانصاف حمل ذلك في كل الاحوال على المخاتله. فليس غريباً ان يعظم السلطان عبدالحميد شخصية الكاك احمد حتى قيل انه اصبح من مريديه، فإنّ هذا السلطان نفسه ابى ان يبيع فلسطين لليهود رغم شدة حاجة دولته الى المبالغ الهائلة التي عرضت عليه في المساومة. وتذكر احدى بناته في مذكراتها أن اسم (مشفقه) التي حملته امها بعد زواجها من السلطان جاء حين إستخار السلطان ففتح القران في موضع كانت آخر كلمة فيه هي كلمة (مشفقون).

وليس يستقيم في المنطق والقياس ان يُعزى مُطلق الكفر بالدين الى اصحاب السلطة من العثمانيين حتى يُرفض قبول الصدق في ايمان مصطفى رضا پاشا وفرمان السلطان محمود ويُعزى مطلق الإستسلام للدين الى الأمير الكبير حتى يرضخ لفتوى يصدرها خطي خائن يمكن سلقه في مرجل يغلي. أما القول عن تأثر عامة الشعب الكُردي بالافكار الدينية كسبب قوي من اسباب فرعنة الخطي ومسكنة الأمير، فهو ابتعاد واسع عن واقع الحال لأن تدين العامة لم يتجاوز اداء فروض الدين وشعائره الى التدخل في سياسة الحكم، وما نظن الأمير الكبير رجع في أي امر قضاه بالحق او

بالباطل الى الرأي العام. وما نظن عامة الناس من الكسبة والكادحين من اهل الحضر والوبر مستبشرين باحتمال وقوع المصادقة بين جيش الأمير وجيش العثمانين لعلمهم بما وراءها من خراب البيوت وبوار العمار وهلاك الأنفس. والوقع هو ان أمراء الكُرد كغيرهم من اصحاب السلطان في الامم الاخرى لم يحسبوا لسواد الناس ورايهم إلاّ بمقدار تصورهم للإنتفاع الحاصل من الحرب ومن السلم، فكان ذلك ينعكس على العامة الذين لم يُستشاروا في شيء بما هو منتظر من عدم تعطشهم لإنبعاث الحروب. أما أن كل الناس في الإمارة الواحدة يدعون بالتوفيق لجيش اميرهم فأقوى اسبابه هو ان هزيمته تعرض حياتهم وما يملكون الى خطر الفناء. فأهل بابان وهم كُرد يفضلون هزيمة سوران واهل سوران وهم كُرد أيضاً يتمنون هزيمة بابان. وليس من شك في ان فتوى الخطي بصرف النظر عن كونها صادرة بموافقة الأمير جائت برداً وسلاماً على قلوب سواد الناس مادامت قد حقنت دماءهم وصانت اعراضهم وممتلكاتهم ولو كنت انت ايها القاريء واحداً من اهل راوندز في ذلك العصر لتمنيت ماتمنوا. وتتمنى في يومك الراهن بعد وصولك عصر ريادة الفضاء مثل ذلك التمني فيما لو وجدت نفسك في مثل ماوجدوا انفسهم فيه. اقول هذا على علم مني بان المصير القومي اجل واقوم واخطر من ان تميل مقاييس سلامته على حسب السلامة الوقتية لجزء من مجموع القوم، لأني اعلم كذلك ان تعريض أي جزء من ذلك المجموع الى خطر مؤكد للفناء هو تفريط جزئي في المجموع. وارى من باب الكفر بالتأريخ ان اسامح الأمراء الكُرد في تفرقهم وتناحرهم وتذابحهم ثم اعاتبهم في ترك تجربة متاحة لحرب خاسرة او عقيمة في اسوء الفروض –ام هو احسن الفروض؟– فكأني اذا سامحتهم في التذابح ثم عاتبتهم في تجنب معركة مهلكة كمعركة راوندز التي منعتها الفتوى باذن الأمير اكون خالفت مبدءاً مقرراً في وجوب خراب البيوت التأريخي المكتوب على الكُردي منذ ايام كورش الكبير!!

وكلامي في مسامحة الأمراء بعدم لومهم في تذابحهم لايعني تحريم مجرد القول في انهم اخطأوا وانما يعني الإمتناع عن وصف تذابحهم بأنه خيانة قومية، مع ان إضطرار الأمير الكبير الى الرضوخ في آخرالأمر هو ثمرة مُرّة من ثمرات ماسبقه من معارك داخلية إستمرت على مدى اكثر من عشرين عاماً وقودها الفرد الكُردي والبيت الكُردي والزرع الكُردي. اقول هذا من منطلق موقف الباحث عن كامل اللوحة التأريخية التي إرتسمت في اواسط القرن التاسع عشر على أديم كُردستان عموما ليُرى فيها الخطي وغير الخطي في رؤية سواء. واقوله من زاوية الفرق بين وئام كُردي عام وتخاصم كردي عام –او مايشبه عام– وتقدير الربح والخسارة في الحالتين على عِلاّت الاحوال. ولكني في أخذى بهذه المعايير المجردة لاأنسى حقيقة خطيرة كانت ستبقى قائمة في حالة الوئام الكُردي، وهي ان القوى الكبرى من عثمانية وشاهنشاهية وما يرتبط بهما من مصالح الدول العظمى ماكانت لتتفرج على نتائج الوئام الكُردي ولايدري أحد كيف كانت النتائج خليقة ان تكون إذا جرت

مشيئة المصالح العظمى في محاذاة القاجاريين والعثمانيين. فقد وجدنا تدخلها ضد محمد علي پاشا حين هدد الوجود العثماني وراينا معارك في القرم ضد الروس في حالة مماثلة. والكلام هنا يدور في دائرة التخيّل لأمر لم يحصل ولكنه كان محتملاً ان يحصل ومن حقه ان يمر في ذهن القاريء الكُردي: فوحدة الرأي التي هي اساس كل نجاح عام لاتكون في كل الأحوال مبرراً كافياً للدخول في المعارك. على أي حال (تلك امة قد خلت) فعسى ان يعي الجيل القائم ومابعده دروس الاحداث ويحاول فهم السر المستغلق الذي حكم بأن تكون نهاية كل المعارك الكُردية كارثة!!

لقد ألمت في الجزء الأول من كتاب (حاجى قادرى كويى) بما بدى لى انه سبب تعذر نشوء كيان كردي خلال ٢٦٠٠ سنة تقريباً منذ تقوض حكومة ماد نتيجة إنحصار كُرستان ضمن ثلاث قوى كبرى هي امبراطورية ايران ومركز القوة في بابل وماهو مُعتبر بالقوة الهيلينية (الإغريق) والرومانية. فإحاطتها في دائرة مغلقة جعلت كل الإقتصاد الكُردي ينساب الى هذه المراكز كإنسياب مسايل المياه لجبال كُردستان في ارض تلك البلاد. فحصل خلال آلاف السنين ماسميته بالنزيف الإقتصادي الكُردي الذي منع نشوء الرأسمال الكُردي الذي هو قوام الدول. ولك ان تضيف اليه نزيف الفكر والابداع وما رافق ذلك من دوام الاكتساح لبلاد الكُرد من قبل تلك القوى.... وقلت انه اذا كانت إمارة كردية من مثل بابان وسوران تزول بضربة قاجارية او عثمانية- فإنّ الحكم بزوالها قد صدر منذ ايام كورش قاهر ماد... ولك ان تراجع صفحات الجزء الأول من الكتاب المذكور. والكلام هنا لايخلق المآسي التي حدثت ولكنه يستعرضها على حقيقتها ثم انه لايبث اليأس في القلوب وانما يفتح العيون على واقع قائم يتطلب من الشعب الكُردي، ومفكريه على الخصوص، معالجة آثاره والتغلب على احكامه بالتدبير المجدي.

نرجع الى الخطي في محنته فنقول ان ماقرأه القاريء من الإقامة الجبرية المفروضة على العلامة ابن آدم في قرية (ولزه) منذ ما قبل سنة ١٢٣٤هـ يعدل ماذهب اليه الاستاذ عبدالفتاح في موضع من مقالته من إحتمال ان يكون ترك إبن آدم لرواندز راجعاً الى امتعاضه من سلوك الخطي. فقد كان ابن آدم مستقراً خارج رواندز منذ اكثر من عشرين سنة يوم انبعثت فتنة الفتوى. واسمح لنفسي ان اقول ان مثل هذا التعليل الظني اوفق بمسعى التبرئة، فالأصل براءة الذمة ويكون إنشغالها طارئاً يقتضي الاثبات وذلك من اسس الفقه والقضاء وعموم الفكر. ويقول المرحوم (حزني) في الصفحة (٧٤) من كتابه ان الخطي فقد نفوذه في ظل الحكم الجماعي: «فاضطُر الى الهجرة عائداً الى قريته خەتێ في منطقة هەروتێ»

وبشيء من تشغيل المخ ينبعث سؤال خطير: فالذي عرفناه من رواية السيد حزني هو شدة الجفاء بين الخطي وبين المير احمد فما الذي سوّغ للخطي ان يبقى في رواندز طوال المدة من حكم المير احمد واين كان هذا النفوذ الذي فقده تالياً؟ إن تغليط السيد حزني على الخطي في وضوح خيانته

مضافاً اليه ماصوّره من شدة العداء بينه وبين المير احمد يجعلنا ننتظر من المير احمد ان يفتك بالخطي وليس مجرد إسقاط نفوذه بعد وصول الأخبار باغتيال الأمير الكبير. ان كلام الموكرياني من زوال نفوذ الخطي في الحكم الجماعي يدل بذاته على ان الخطي كان له نفوذ في عهد كل من المير احمد وسليمان بگ بعده. وبفرض ان يكون الموكرياني قد اخطأ التعبير بما يوهم ان يكون نفوذ الخطي دام على ايام مير احمد وسليمان بگ، فان بقاء الخطي قرابة ست سنين بعد اغتيال الأمير الكبير في رواندز يدل على ان انتقاله الى قريته كان برغبته وليس بمضايقة من أحد. فقد ظلت مدرسته عامرة بالطلاب ومكانته محفوظة بين الناس كافة حتى وفاته. ويزيد من وضوح هذا الامر ان مثواه الاخير كان رواندز وليس قريته فليس من المعقول ان ينقل جثمانه الى بلد يكرهه اهله. ويستبعد ان يكون قد نقل تدريسه من قريته الى رواندز في اواخر حياته، فانه من الثابت عندنا ان جدي الحاج ملا عبدالله وزميله حاجي قادر سافرا في رحلتهما الدراسية الى (بالك) نهاية سنة ١٢٧٠هـ واستقرا في مدرسة الخطي بقريته خلال تلك الرحلة. فاذا اخذنا بقول الاستاذ عبدالفتاح في ترجيحه لميلاد الخطي سنة ١٧٧٢-١٧٧٥م وهي تقابل ١١٨٦-١١٨٩هـ، فإن عمره يكون قد جاوز الثمانين عاماً عند تلمذة الحاج قادر وجدي عليه. فيكون من الصعب على شيخ في أرذل العمر ان يبدل داراً بدار على غير ضرورة ملحة. وأما من حيث الدلالة فقد يكون انتقاله الى رواندز للتدريس ادلّ على توقيره من نقل جثمانه بعد موته.

لقد استوقفتني صور كثيرة لتشدد الاستاذ عبدالفتاح في الحرص على سد كل ثغرة يمكن سدها في تبرئة الخطي وبدا لي من حرارة لهجته كما لو كان يؤمن ايماناً عميقاً بان تخوين الخطي بالبراهين والادلة فيه مغنم قومي او انساني فقد لاحظت من وضوح اسلوبه في الاصرار على تكملة هذا الواجب تساهله في قبول أي قول او رأي يذهب الى الادانة ورفض كل قول او رأي يذهب الى التبرئة او حتى الى الحياد. وجاوز به حرصه على التخوين مدى التساهل المجرد الى الانسياق مع الظن والقول بالاحتمال اشرنا الى بعضه فيما مر من كلام. ومن امثلة تساهله ترديده لمقولة المرحوم عباس العزاوي المؤشر اليها بالهامش (١٨) في الصفحة (١٥١) من القسم الثاني لمقاله اذ قال:

«إن الملا الخطي كان ربيب داود پاشا وعندي رسالة قدمها الى داود پاشا في العلم الالهي...»

والمتبادر الى الذهن من كلمة (ربيب) نشأة الشخص في كنف شخص آخر. وبملاحظة بسيطة من مقال الاستاذ عبدالفتاح نفسه في صفحته ١٥٠-القسم الثاني يبدو ان اول لقاء بين الخطي وداود پاشا تم وعمر الخطي لايقل عن خمسين سنة، وذلك مايبدو من كونه مولوداً سنة ١٧٧٢-١٧٧٥ وكون ولاية داود پاشا محصورة بين ١٨١٧-١٨٣١. فلا وجه من وجوه الانصاف والمنطق في وصف هذا الكهل الذي تضلّع في العلوم بأنه (ربيب). والواقع ان العزاوي توسع في نشر اتهام العلماء الدين حتى لم يفلت احدهم ممن صاحب داود پاشا من مثل العلامة عبدالرحمن الرۆژبەیانی والعلامة ابي

الثناء الآلوسي ومولانا خالد والعلامة يحيي المزوري. ويتابعه الاستاذ عبدالفتاح فيما يسمى سياق التصديق عند الاستشهاد بروايته وبالصراحة في احيان كثيرة عند تقويمه لدور رجال الدين في مصير الإمارات الكُردية. والقول في كل ذلك يطول الى غير نهاية فلا محيص من الإكتفاء بتحليل مثلين او ثلاثة مما ورد في جملة الاتهامات الموجهة الى اولئك الرجال. ففيما يخص مولانا خالد يكفي الاستشهاد بنص رسالته الموجهة الى داود پاشا جواباً على تكليفه اياه بمسعى الخير بينه وبين أمراء بابان وبعضها منشور في الصفحة (١٥١) من القسم الثاني لمقال الاستاذ ومنها هذه الجمل الاخيرة المقتبسة من الرسالة المذكورة: «... مع ان اقتحام هذا المسكين الفقير وخوضه في مثل هذا الامر الخطير كان بالنسبة الى بعض العقول سبباً للسقوط عن العيون والإنحطاط والنزول، على ان الاعتماد على عهود اهل الدنيا حق الاعتماد عزيز علينا اذ هو اصعب من خرط القتاد ولا نأمن من نقضهم الميثاق واخلافهم الميعاد..."

فلا يأتي الأستاذ عبدالفتاح فيتخذ من لهجة مولانا القاطعة في تخوين اهل الدنيا مدخلاً الى التألب على الخطي فيقول في جمل يمهد بها لرسالة مولانا خالد مايلي: «وأعتقد أن سبب إختيار داود پاشا له- أي للخطي- اضافة الى الاسباب السابقة. هو احجام بقية العلماء الكُرد عن القيام بمهمام ذات صفة سياسية...»

يقول هذا وكان قبل هذا في اوائل الصفحة (١٥١) نفسها قد قال: «ومن اشهر علماء الكُرد الذين عاصروه وكانوا من المقربين اليه بالاضافة الى الخطي: مولانا خالد النقشبندي والشيخ عبدالرحمن بن حسين بگ الرؤژبەيانى والملا يحيي بن خالد المزوري..."

ثم يقول مباشرة بعد ذلك: «"وقد افاد داود پاشا- وكان يسعى الى مركزة العراق تحت سلطته- من وساطة مولانا خالد في تحسين علاقاته مع أمراء بابان في عهد الأمير محمود پاشا.»

فمولانا خالد يبدو في كتابة الاستاذ عبدالفتاح محجما عن القيام بمهام ذات صفة سياسية مادام ذلك يمهد لتخوين الخطي في مصاحبته او عمالته لداود پاشا. ومولانا خالد نفسه متعاون مع داود پاشا في مهمة سياسية خالصة فهو من جهة برهان على خيانة الخطي ومن الجهة الاخرى مشبوه مثل الخطي في ترويجه مصالح داود پاشا. أما المزوري فانه بعد تكرار ادانته في كتابات الاستاذ عبدالفتاح في غير مقال واحد يبدو في هذا الموضوع من القسم الثاني من مقاله المذكور واحداً ضمن جماعة من علماء الكُرد موظفين للسعي فيما لاينبغي. فقد قال فيه بعد مرور ذكر مولانا خالد: "أما المزوري فقد ارسله داود پاشا الى العماديه عاصمة إمارة بادينان في حدود عام ١٨٢٤ ليضمن ولاءها بعد اضطراب اوضاعها بسبب النزاع على الحكم بين ميران بگ وموسى بگ وسعيد بگ وإسماعيل بگ اولاد اخوة زبير پاشا، الذي توفي دون ان يعقب ذريه. وربما كان من مهامه أيضاً اقناع أمراء بادينان في معاداة حكام الموصل الجليليين والضغط عليهم لأن ضعف الجليليين كان يؤدي الى إستمرار نفوذ داود پاشا على الموصل..."

إنا وان كنا لانستبعد وجود نية مصلحة خاصة لدى داود پاشا في توسيط الملا يحيي المزوري، ولكن لانملك ولايملك احد اعتبار الوساطة طوق عمالة في عنق المزوري بل انها في ارجح دلالاتها مسعى رجل دين لإطفاء حريق شب بين اولاد العم في عقر داره هو وكان خليقاً ان يتطوع بذات نفسه في تجشم عناء السفر وبذل النصح واستعمال وسائل الاقناع. فيكون اهتمام داود پاشا بالمسألة في ضوء هذا التصور تسهيلاً لمهمة لاتخلو من صعوبات جمه. وليس الظن بوجود نية خاصة عند داود پاشا في استغلال شخصية المزوري لإحلال الصلح بين المقتتلين في العماديه أولا وفي إستغلالها لتأليب اولئك المتصالحين على الجليليين ثانياً إلا ابتعاداً واسعاً عن مظنة الترجيح فالمألوف. فمن معتاد الحياة ان يهب الناس الى إحلال الصلح بين المختلفين وفي مثل موقف المزوري وشخصيته المرموقة لاينبعث شك مهما كان يسيراً فيما بذله من مسعى الصلح. ولنا بعد هذا وجه آخر نستطلع منه رأيا نقتنع به في المسألة. والوجه هو انه اذا كانت محاولة المصالحة محملة بكل هذه التهم فهل يجوز من باب مفهوم المخالفة ان نعتبر محاولة التفرقة من عمل الصلحاء؟ ام ان سبق الحكم على داود پاشا والمزوري بنية الخيانة والاجرام يصرف الذهن مطلقاً عن ظن الخير بهما! على أن لنا في احدى حيثيات تخوين الخطي الواردة في مقال الأستاذ عبدالفتاح مبعث غرابة لا اقضي منها العجب فهو يقول في اوائل النصف الثاني من الصفحة (١٥١) من القسم الثاني لمقاله ان داود پاشا ارسل الخطي محملاً بالهدايا ليهنيء الأمير الكبير بإنتصاره على البابانيين ويقدر لذلك سنة ١٨٢٦-١٨٢٧, وكان قد ذكر في الصفحة (١٣٦) من العدد (٥٢) من كاروان ان السلطان محمود الثاني هيأ علي رضا اللاز سنة ١٨٣١م وزوده بكل التفاصيل المذكورة في اغلب مساحة تلك الصفحة للقضاء على داود پاشا في بغداد وقد قضى عليه في السنة نفسها.

فاذا كان الخطي ربيب داود پاشا- الذي يقول الاستاذ عبدالفتاح في مقاله انه كان يمهد لنفسه ظرفاً يستطيع فيه الاستقلال عن الاستانة ومن جملة تدابيره في سبيل ذلك تقوية روابطه بحكام الناطق- فإن الخطي يكون ساعياً في امر يؤدي الى توهين سلطان الخليفة بتمتين الصلات بين داود وبين أمير رواندز. فكيف حدث ان هذا الخطي الربيب المشترى الساعي بمزاج رائق في حلبات العمالة قد اصبح فارس حلبات الولاء للدين الحنيف الممثَّل بالسلطان محمود بعدما يكون السلطان قد قضى على ولي نعمة الخطي الأول ومالك ذمته (داود پاشا) ويريد القضاء على ولي نعمته الثاني أمير رواندز. فما هو هذا الخطي حتى يخون الأمير مرة لحساب داود پاشا ويخون الأمير وذكرى سيده الأول لحساب السلطان ونحن نعلم ان ولاءه بحسب ماهو معروض في كتابات باغضيه كالغربال لا يحوي ماءً زلالاً وانما اصدافاً وخرزاً من حطام الدنيا. فهل يمكن تصور انسان على وجه الارض خربت ذمته الى هذه الدرجة يستطيع تحدي الزمان والمكان والانسان وكل القيم والشيم ليجاهر الأمير وجيشه وعامة الناس في رواندز وكردستان بفتواه المأجورة- وهو صاحب هذا الماضي الملوث

والمفضوح ثم يسلم من اذى ويدوم إحترامه وتدوم حرمته وتعمر مدارسه في رواندز نفسها وبعدها في قريته حتى وفاته في عمر جاوز الثمانين سنة وقارب التسعين؟

إذا كان العزاوي وغير العزاوي قد عرفوا بعد عصر الخطي خيانته وبيعه لذمته من اول يوم اتصل فيه بداود پاشا، فكيف خفي ذلك على الأمير وغير الأمير؟ لو كانت هناك خيانة وعمالة فهي بكل بساطة كانت اظهر في وقتها منها بعد عشرات السنين لأنها لم تكن خيانة اللحظة الواحدة والموقف العابر وانما خيانة على مدى عشر سنين في اقل تقدير!

وفي كل هذا الكلام الذي نناقش به اراد جماعة التخوين أن نتساهل في امر بالغ الخطورة وهو ان داود پاشا في مسعاه للوقوف بوجه الاستانة وتحقيق الاستقلال منها لايبعث بالخطي وغير الخطي خائناً متستراً الى الأمير الكبير كي ينخر في اساس إمارته، لأن من ذلك تقوية لسلطان الاستانة واضعافاً لبغداد بما هو واضح في هدم رواندز وهي ركن قوي معادٍ للأستانة ومتآزر مع بغداد- فالقول بكون الخطي (ربيب داود پاشا) كان حرياً ان يدفع بالمؤرخين الى إتخاذه ذريعة لوقوف الخطي الى جانب الأمير ضد الأستانة تمشياً مع منطق عمالته لداود پاشا لا أن يعتبروه في فتواه الخيانية امتداداً لخيانته المبيتة وهو يحمل هدايا داود پاشا الى الأمير. وبغير هذا يكون المؤرخون قد طلبوا منا تصديق شيء اسطوري مضحك يصور الخطي بعد عمر النضج والتضلع في العلوم وإستشهاره بسعة المعرفة قد انقلب الى نبات يشتله داود پاشا في الخيانة للأستانة وللأمير معاً حتى اذا انتهى داود پاشا اشتد الخطي في خيانته للامير باخلاصه المفاجيء للأستانة وللسلطان محمود وولاته الجزارين في بسالة وإصرار وتحدٍ مابلغه غير قلة نادرة من ابطال التاريخ. كل ذلك اوهام صارت كلاماً على الورق ينقض بعضه بعضاً لتعارضه مع المنطق النظري ومع منطق الأحداث.

فالخطي لم يكن ربيب داود پاشا، وحاشاه ان يكون، فقد إلتقى بداود بعد تمكنه وترسخه وتجاوزه فحاجة الشباب ورخاوة العزم في بدايات النضج بفرض انه كان واحداً من اوساط الناس الذين لاحصانة لهم أمام الإغراء وانه لم يكن سليل بيت عريق للعلم، والمشهور من شأنه انه كان ذا مكانة كبيرة عند الأمير قبل ذهابه الى بغداد بل قد ترامى انه اصبح صدر الفتوى بعد إبعاد العلامة ابن آدم بامر الأمير الى (ولزه) حوالي سنة ١٢٣١هـ وهو على أي حال ارفع مقداراً من ان تناله الاقلام بلا تريث وان ثقل علمه لاينهض به إلاّ ميزان يزن فطاحل علماء الإسلام...

ولزيادة تنوير انقل كلاماً لوالد جدي الحاج ملا اسعد الجلي كتبه بخطه في بعض الحواشي ونشر في اكثر من مناسبة يقول فيه انه بعد وفاة والده الواثق بالله الحاج ملا عبدالله الجلي بن الملا عبدالرحمن الجلي سنة ١٢٤٦ الموافق لسنة ١٨٣٠م الميلادي نصبه أمير رواندز محمد پاشا في مقام والده واكرمه غاية الإكرام، ولما كان ميلاد الحاج ملا أسعد هو سن ة١٢٢٦هـ فيكون هذا التنصيب والإكرام جرى له وهو ابن العشرين عاماً وفي طور التحصيل. فإذا اخذنا بما سبق نقله من كلام

الاستاذ عبدالفتاح فان الخطي يكون في عام ١٨٢٦م الموافق ١٢٤٢هـ وهو راجع بالهدايا من بغداد الى الأمير في رواندز بحدود اربع وخمسين سنة من عمره وهو ضعفا عمر الحاج ملا اسعد يوم تكريمه وزيادة. وبملاحظة قرب موطنه من الأمير وتحدره من اسرة علم في مستوى اسرة جلي زادة، ان لم تكن اعلى منها مقاماً يكون مقامه عند الأمير اجلّ من مقام شاب مفجوع في والده يكرمه الأمير بمجاملة. وفي ضوء الزعم الخيالي يكون الخطي فيما بعد الخمسين من عمره ربيباً لداود پاشا، يكون اقرب الى المنطق ان ذهاب الخطي الى بغداد كان بعلم من الأمير في شبه سفارة الى رجل وهو والٍ وعالم في الوقت نفسه ومكرم للعلماء. ولا يستبعد من فطنة الأمير ان يستغل حب داود پاشا للإستقلال عن الاستانة فيما يفيد إستقلال رواندز عنها أو قلة اكتراثها بها في اقل تقدير. ولا ينقض هذا الاحتمال انه لم يثمر فقد تساوى هذا مع عدم جدوى الهدايا المرسلة الى الأمير صحبة الخطي موفداً من داود پاشا. على ان هذه الهدايا تكون اقرب الى التوقع في ضوء الإحتمال المتقدم ويكون مجمل الامر اشكل بمقام الخطي الذي يعلو كثيراً على ماإستساغه الميالون الى ادانته، ويكون أيضاً أضمن للقناعة أن يقول القائل معكوس مايردده بعض المؤرخين بأن يجعل داود پاشا منقاداً الى الخطي في حدود ماهو منتظر من العلاقة بين خطي جاوز الخمسين وترسخ في كل العلوم وألّف في كثيرها وله جذره العميق في كُردستان كلها حيث عشه ومجده وحياته، وبين پاشا معتن بالعلوم الإسلامية الى حد التتلمذ لأساطينها في عصره ومحتاج الى رضاهم عنه فيما يروم من كف يد الأستانة عن ولايته، وطريقه الى ذلك اسهل بملائمة سلوكه لما يدعو الى الرضا عنه لابشراء الذمة من خلاصة العلم والفضل والتبحر في زمانه. فذلك امر لايتم حتى في الخيال لارتباطه بإستحالة إجماع اهل الدين والعلم على بيع الذمة وعرض الذات في سوق الرقيق.

هناك فرق هائل بين استعانة اهل الدنيا باهل الدين في امور تقع، وبين اتخاذهم مطايا وعبيداً شروهم في سوق العمالة. ولو كانت ذمم اولئك الرجال فضفاضة على المقاس المفصل لها باقلام طائفة من الباحثين الميالين الى تحييد (الغيب) في ماجريات التطور والتقدم الانسانيين، لكان من المستحيل تفرغ الذمم الخربه الى تأليف تلال واجبل من الكتب في كل العلوم والفنون وكان اغلبهم الاغلب لايملك ثمن الورق الذي يكتب فيه، حتى اني قرأت من خط العلامة ابن ادم انه حلّ عويصه ابن كمال في اعراب اية (لاتخشون) وكتبها على ضوء هلال ليلة الثامن من احد الشهور القمرية فدمعت عيني لعين علامة الجأتها الضرورة الى الاستغناء عن ضوء القنديل بضوء الهلال توفيراً لقطرات من الزيت. ولئن كانت نزاهة ابن آدم لاتنتشر كالهواء حتى تتسرب الى ضمير عامة اهل الدين، كذلك لا يسهل تسرب الخيانة اليهم على النحو المصور في كتابات تميل الى النيل منهم وتتحدى السبل الى اتهامهم. فالعلماء الروحانيون في معتاد القياس لايمكن ان ينزلوا عن درجة عامة الناس في مراتب الاستقامة بل انهم بشيء من الدقة تظهر حصانتهم من الإلتواء بقياسهم الى اهل السوق والحقل، ذلك ان

اشتغالهم خلال ربع قرن من الزمان بمعارف تنبع من القران وتنتهي الى عقبى الخير او الشر بعد الممات تخلق فيهم بالضرورة تهيباً من الفسوق والمروق بصورة عامة، فانهم اكثر تمسكا بمعتقدات وراءها شبح الجنة والنار نمت معهم منذ الطفولة من كادرلحزبي ملتزم بآراء دنيوية في بضع سنين من التثقيف. فاذا تمثلنا بقالاً يخاف من شارات شرطي بخيط واحد ويكاد ينعدم امله في الوصول الى غرفة المتصرف (على ايام العثمانيين) إلاّ في اندر المناسبات فهو في القياس اطوع تنفيذ الاوامر الفوقية من محمد خطي يوقره أمير رواندز ويستقبله والي بغداد وتكون بعض رغباته اقرب الى الأمر منها الى الإلتماس وتلك حالة مشهودة ومألوفة رأينا مثلها على ايامنا مع ملاحظة ان الاعتناء بالدين كان في ماضي الزمان اقوى واظهر، حتى ان حاجا للبيت بمكة كان يركب المهالك في الذهاب والاياب خلال مايقرب من سنة كاملة من الشقاء والويل والغربة والمصرف الذي لا أمل فيه من عوض دنيوي فهو بالبداهة يكون في المعتاد اتقى من غيره واحفظ لدينه ولا نقول انه كان ينقلب ملاكاً، ولو بقى بلا حج تساوى مع غيره في الالتزام بالخلق ووفر على نفسه مشقة كبير (وفي بعض الاحيان مهلكة) وتفريطا في المال بلا مقابل من متاع الدنيا.

للاستاذ عبدالفتاح كلام خطير في اواخر الصفحة (١٤٤) واوائل الصفحة (١٤٥) من العدد ٥٢ من كاروان توسع فيه من زاوية النظر الى مكان الشر بعد زوال الإمارات الكُردية على يد القاجاريين والعثمانيين فيقول: «ظهرت قوة الأغوات العشائريين والرؤساء المحليين ورجال الدين المتنفذين بعد زوال حكم الأمراء الكُرد بدعم من السلطات الإيرانية والعثمانية كصلة بالموظفين الاجانب»

ويضيف: ادى قانون الطابو الذي اصدرته الدولة العثمانية سنة ١٨٥٩م الى تسجيل الاراضي الواقعة تحت سيطرتهم او اراضي عشائرهم باسمائهم فبقي الفلاح لايملك ارضه...»

اقول ابتداء ان الحاج قادر الكويى يقول في واحدة من قطعه الشعرية المستهلة بالبيت التالي:

حاكم وميرەكانى كوردستان هەر له بۆتانەوە هەتا بابان

(حكام كردستان وامراؤها بدءً ببوتان وحتى بابان)

إن السادة (اولاد على والزهراء) وشيوخ الطريقة كانوا يذكرون الرحمان في الزوايا خوفاً من اولئك الأمراء بسبب انهم كانوا حفاظاً للشريعة- ولا يذكر (الملالي) أو رؤساء العشائر في هذا الصدد. ونحن لانقول ان حاجى قادر حجة في هذا الباب سواء من حيث اتهام الطائفتين المذكورتين او إفلات الآخرين من الاتهام ولكنه على أي حال ذو بصر بالامور وسباق الى تنبيه الناس وكفاه ان يكون دون بقية الادباء والشعراء استعمل ذهنه في تعليل مارآه في عصره من انفلات بعض الناس من تلك الطائفتين من قيود الشريعة. ولم يشر في ديوانه، او مابلغنا من شعره، الى ديوان الطابو كوسيلة لتثبيت الغصب، ولكنه نظم قصيدة مطولة في خطر منح الارمن حكم ذاتياً على بلاد الكُرد واشار بل صرح مؤكداً على دور المدارس الرسمية في توصيل افراد من قعر المجتمع الى مستويات

الحكم والسيطرة. فهو ديدبان حديد البصر في مظان الخير والشر. على ان الاستاذ عبدالفتاح نفسه في استرساله بعد العبارات المقتبسة آنفاً من مقاله خص كلامه في هذا الباب بالآغا والشيخ والبگ فانسجم في جزء منه مع كلام الحاج قادر.

اننا في غنى عن التأكيد على ان زوال الإمارات الكُردية كانت طامة كبرى في حد ذاتها سواء كان ذلك سبباً في انحراف ذوي النفوذ الكُرد أم لم يكن ولا ننقص من ضخامة فجيعة الكُرد فيهم حتى بفرض انهم كانوا ظالمين، لأن زوالهم احل ظالماً اجنبياً اشد ظلماً في محلهم. ولا أُدخِل في هذا الحساب تناحرهم المهلك وماجرّه على المساكين من ويلات الموت والتشرد وكان ختامه زوال حكمهم، فذلك موضوع خاص يطول فيه الكلام: فالذي اريد قوله هو ان الكلام في آثار زوال الإمارات الكردية وتأسيس دوائر الطابو ليس ذا وجه واحد ينتهي منه الباحث بحكم قاطع في بضعة سطور. وابدأ بالطابو في إختصار شديد فاقول انه في حد ذاته إجراء ضروري لتثبيت الملكية يقتضيه تنامى التعقيد في المعيشة بما يخرج بحق التملك ان يكون عرضة للنفي والاثبات بشهادة الشهود. لقد كانت البساطة وحرمة الأعراف وأحكام الدين في الماضي تكفل سلامة الاحكام من قبل قضاة الشرع او المحكمين في نزاعات الارض والعقار عموماً ويكون الحكم الصادر المكتسب لحجية الشيء المحكوم فيه رافعاً للجدل مستقبلاً من أي ارض صدر بها الحكم وتكتب به (قبالة). فلما حصل رقي في هذه الدنيا خلال القرن الماضي اضطرت السلطنة العثمانية الى اقتباس نظام الطابو. وكان تطبيقه بالتدريج فقد بقيت مناطق واسعة من الارض الوعرة بلا سند طابو حتى نهاية حكمها وان اقضية كثيرة متطرفة الموقع بقيت أيضاً بلا دائرة طابو بل بلا محكمة اصلاً. فاذا جاز حمل تأسيس دوائر الطابو على نية رشوة الرؤساء والمتنفذين بتمليكهم ارض الفلاحين او الخصوم فانه يصبح كل إجراء حضاري مقتبس من أوروبا مشبوها بالنية الشريرة كأن يكون المقصود من دوائر البرق والبريد سرعة ايصال الاوامر من اعلى الى ادنى للهدم والتشريد والتقتيل وتكون الطرق المعبدة سبلاً ممهدة لغزو الجيوش ويكون فتح المدارس مقصوداً به توفير اعداد من ابناء الناس لإستغلالهم براتب الوظيفة في خيانة اهلهم، بل نصعد الى اعلى درجة من اتهام السلطة بما فسر به (لينين) نشوء الحكومات من اجل استغلال الطبقة المستغِلة (بكسر الغين) للطبقة المستغَلة (بفتح الغين) وانه ليس هناك سبب آخر دعا الى ابتداع انظمة الحكم وكل ذلك مشروح بتفصيل في كتابه (الدولة والثورة). وبذلك نستطيع اتهام ابتداع الكتابة بانها حيلة شيطانية لتكبيل المقهورين بقيود مكتوبة تدمغهم بالدين وتثبت عليهم الرق. ويكون من حق السلفيين أيضاً اتهام غزو الفضاء بكونه اكذوبة يختلقها الملحدون للتغرير بالبسطاء على طريق الكفر والالحاد. والواقع هو انه لا يوجد شيء من مبتدعات البشر الرائعة بمنجاة من استغلال الاشرار له في غير وجهته الصالحة. والطابو نفسه كان في اغلب الحالات تثبيتاً لواقع كان قائماً ولم يندر ان استطاع مأمور الطابو في اسفل درجات الوظائف الحكومية التلاعب بملكية الارض والعقار

او بحدودها الحقيقية في غياب كلي لنية الحكومة.

وسند الطابو كثيراً ماأنقذ ارض المسكين من بطشة المقتدر لتعسر التلاعب به في احوال الخصومة والتداعي. ثم انه كان بحفظة لحقوق الورثة سبباً في حالات كثيرة الى تفتيت ملكيات كبيرة. على ان موضوع الطابو يختلط تلقائياً بموضوع فساد ذمم الرؤساء والمتنفذين بعد اندثار الإمارات الكُردية في اطار واقع الحال او واقع التاريخ وليس الإجتهادات الفردية: واختلاطه الأول بذلك هو اختلاط منفي او سلبي وهو ات مما قلناه من ان مناطق كثيرة بقيت بلا طابو، فيكون دوره في هاتيك الديار معطلاً في الشر وفي الخير. ونظام الطابو طُبق اول ماطُبق في المراكز الكبيرة وفي الارض السهل حيث قدرة الحكومة على تنفيذ الانظمة والقوانين متوفرة ولا تقوم بوجهها الجبال والاودية الوعرة. وغنى عن البيان ان الرئيس الذي سجل الارض بأسمه كان يستثمرها قبل الطابو، فهو ان كان قد استفاد من تثبيت واقع تصرفه بالارض أماناً من احتمالات تغير حاله في المستقبل، فانه من المؤكد الذي نعرفه معرفة العلم والمشاهدة ان أناسا كثيرين من الضعفاء استفادوا مثله بتثبيت حقوقهم في سندات طابو. ونعلم أيضاً علم اليقين ان مساحات واسعة جداً تشمل عشرات القرى في المنطقة الواحدة بقيت ملكاً لاصحابها من الفلاحين بلا سندات طابو. ان واقع الامور يختلف كثيراً عن الاحكام المطلقة المنتزعة مما قد يبدو انه طبائع الامور. فالوصول الى المعادلة التالية: رجل قوي+ طابو+ ارض= إفلاس الفلاح باطل كبطلان القول بأن: فلاح فقير+ طابو مضمون = سلامة ارضه. فلا يصح النظر الى الدنيا على انها أما بيضاء او سوداء فبينها عشرات ومئات الالوان.

والمتنفذين الدنيويون بدورهم صالحون واشرار واوساط، فلا تصح معادلة مطلقة تقول: متنفذ+ إمارة كردية+ عثمانيين وقاجاريين= خيانة. فهؤلاء القوم كبقية الناس يدخلون في التعامل مع الحياة تحت ظروف وشروط ومواصفات ماخلقوها هم وينطبعون بصفات في الصلاح والفساد تتباين من هذا الى ذاك وتؤطرهم اجتماعيات واعراف منها ماتكون مخالفة قاضية على شرف المخالف – وابرز تلك الأطر فيما يخص رؤساء العشائر هي بقاء الاواصر القبلية التي تقارب صلة القربى من درجة الأخ في حالة العشائر الرحل حتى اني وجدت إنكلز في بعض كتاباته يبالغ في نقاء تلك الاواصر. وتأتي بعدها الصلة بين الرئيس وافراد القبيلة التي تركت حالة الارتحال ولن تتهرأ اواصرها كما تهرأت في عشيرة (دزهيى). أما الرحل فلا يملكون ارضاً– في الغالب– حتى يثور السؤال حول مصيرها. (توجد رحل بين بين لا مجال للخوض في شأنها). وغالب العشائر المحتفظة بروابطها القديمة تكون من سكنة الأرض الجبلية حيث لاتوجد حكومة بمعنى حكومة وتضطر العشيرة منها الى حفظ كيانها من تجاوزات العشائر المجاورة بزيادة او محافظة الروابط الموجودة بين بيت الرئاسة وعامة اهل العشيرة، فهي في غياب دائرة الطابو وبصرف النظر عن احكام النظريات والاجتهادات قلما ترتكب جرائم داخلية من مثل القتل والغصب لتوقف سلامتها على التضامن بوجه المتجاوز

الاجنبي. فالتوهم بأن زوال الباباني والسوراني يؤدي ضرورةً وحتماً الى خيانة رئيس الآكو والبلباس لعشيرته خيال لم يتحقق حتى كتابة هذه السطور في ١٩٨٨/١١/١٢.

والعشائر ماكان منها مرتحلة أو نصف متوطنة او متهرئة الوشائج القبلية هي كسائر خلق الله من إلتماس الرزق وطلب السلامة قد تُصانع الحكومة وتتزلف الى المتصرف فالقائمقام فمدير الناحية فمأمور المركز فآمر المخفر، ولكن ذلك لايمنع حقيقة اخرى اكبر وهي ان عدم ارتياح السلطة من المتنفذ الكبير اوضح مئة مرة من عدم اكتراثها بعامة المساكين. فاذا كان من طبائع المصالح ان يلجأ طالب الربح الى إلتزام (الأغنام) او (رسوم الفواكه) بالتقرب الى ممثل الحكومة عن سبيل الرشوة او المصانعة فإن كثيرين من رؤساء القوم الكُرد كانوا ضحايا السلطة بذرائع وحجج شتى اقواها خوف السلطة من نفوذهم الذي كثيراً ماآل الى تمرده او اجتنابهم مراكز الحكم في شبه إستقلال عنها. فالرئيس القوي قريب الشبه بأمير من الأمراء وما كان الأمير نفسه إلاّ واحداً من هؤلاء تأتى له أن يتوسع سلطانه على مناطق خارج منطقة عشيرته او طائفته وهي ظاهرة مشهودة في الكُرد وغير الكرد، وورد ذكر بعضها في ثنايا مقال الأستاذ عبدالفتاح من الحملات التي شنتها القوات العثمانية على العشائر العربية القوية في شتى مواطنها.

والمستطلع لتأريخ اتصال القاجاريين والعثمانيين بالشعب الكُردي يجد نماذج كثيرة مصداقاً لما قلته من مثل مذبحة الغفوريين بكويسنجق سنة ١٢٨٤هـ على يد تقى الدين پاشا والي بغداد وهو قافل من حملته التأديبية التنكيلية برؤساء پشدر، وما كان من تمرد حمزة آغا منگور بالاتفاق مع الشيخ عبيدالله النهري على حكومة القاجاريين في التسعينات من القرن الثالث عشر الهجري (وماكان بعد ذلك من إغتيال حمزة آغا نفسه بعد تطمينه من حكومة الشاهات بالأيمان والمواثيق) ويذكر الناس حتى يومنا هذا في مجالسهم قصة هروب محمود پاشا الجاف من الاستانة عبر مناطق من روسيا القيصرية واذربيجان ايران فكُردستان ايران حتى وصوله بعد مهالك جمة الى عشيرته (جاف) وذلك خوفاً من الاعدام الذي كان منوياً تنفيذه لولا تحذير بعض فاعلي الخير له بما هو مُبيّت له.

والجاف نفسه كان عرضةً لحملات التأديب على جانبي الحدود الفاصلة بين القاجاريين والعثمانيين. والامثلة كثيرة في صلة العداء بين هاتين الحكومتين والعشائر الكُردية وكلها تنقض الزعم بان محتلي كردستان كانوا معتمدين على الرؤساء والمتنفذين في تمشية سياستهم الشريرة بعد زوال الإمارات الكردية. اقول هذا لا لكي ارفع مقام اولئك الرؤساء الى مرتبة الملائكة ولكن من باب تقدير الواقع الذي هو السبب في مناوءة الأجنبي المحتل لذوي الجاه والقوة من ابناء البلد. ويقتضيني المقام ان اقول ان الأمراء الكُرد انفسهم كانوا يمنحون مَن يشاؤون من ذوي الحيثيات ارضاً واعتباراً وتلك عملية لاتختلف من حيث أثرها على ملكية الفلاح للأرض عن تمليك يجري على يد العثماني والصفوي والقاجاري. ولكن يمكن القول بان غالب ذلك يجري في ارض ليس لها مالك واضح بدخولها في الملكية

العامة. وفي أسرة (جلي زادة) مثالان على ذلك احدهما كان علي عهد عبدالرحمن پاشا حين نقل سكن جدي الخامس عبدالرحمن الجلي من قريته (جلي) الى كويسنجق واقام له مدرسة ربط بها مداخيل بضع مقاطعات للصرف على مايحتاجه الاستاذ في تدريسه ومعاشه وتوارثها الأبناء بعده حتى ماقبل بضع عشرة سنة حين شملها قانون خاص من قوانين الإصلاح الزراعي فشطب ملكية اصحابها لها. والمثال الثاني كان على عهد ولده الواثق بالله عبدالله الجلي بتمليكه قرية (بيبازوك) من قبل وكيل الحكم الباباني. ولما كانت وفاة الواثق بالله في سنة ١٢٤٦هـ يكون التمليك قد جرى قبل أيام الطابو والقبالة هذه محفوظة حتى هذا اليوم سلمت من عوادي الزمن التي تعرضت لها كتابات تراثية لاتقدر بثمن من موروثات الأسرة ضاعت سنة ١٩٦٣م.

فيما تقدم كفاية! ولست أروم العودة الى هذا الموضوع الذي اعلم انه بسبب امور كثيرة يحذر منها عامة الكتاب لايجرأ حتى احفاد الخطي ان يدافعوا عنه وعن انفسهم. ولابد من كلمة في مأساة نبش قبره بعد ثورة تموز ١٩٥٨ فقد كان عملاً شائناً ومدحوضاً بمنطق بقاء القبر موقراً على مدة الزمان من عامة الناس حتى كتابات السيد حزني في العشرينات، وصارت كتاباً في الثلاثينات فوافقت هوى في نفوس الناشئة وجاء اختلاط المفاهيم والغليان السياسي الأهوج في المنطقة بعد اشهر من الثورة مدخلاً لأمور بعثت على الحيرة والاستنكار ولا مجال بل لاداعي لبعثها من جديد.

واحب في الختام ان اشير الى وجود اختلاف بين بعض ماكتبه الموكرياني وما كتبه الاستاذ عبدالفتاح حول نهاية حكم بابان وحكم رسول پاشا في رواندز. فالاستاذ عبدالفتاح يعزو الى نجيب پاشا تقويض إمارة رسول پاشا في سنة ١٨٤٧م ١٢٦٤هـ وإمارة بابان في ١٨٥٠م-١٢٦٧هـ، على حين يذكر المرحوم حزني ان نامق پاشا والي بغداد احتل رواندز شنة ١٢٧٢هـ (توافق ١٨٥٥م) وانه هو الذي قبل عودة رسول پاشا من ايران الى بغداد سنة ١٢٧٧هـ واخذه معه الى الاستانة حين عُين مشيراً للمابين سنة ١٢٨١هـ فتوسط تعيين رسول پاشا والياً على مدينة (وان) سنة ١٢٨٢هـ. ولا يذكر السيد حزني تاريخ سقوط بابان لكي نقارنه الى رأى الاستاذ عبدالفتاح. والذي أراه هو ان ماقاله حزني صحيح بصدد رسول پاشا. أما سقوط السليمانية فقد جاء على يد نجيب پاشا ولكن في سنة ١٢٦١هـ ١٨٤٥م حتى ان مقطعاً من شعر الشاعر عبدالباقي العمري في نهاية قصيدة مدح يبارك فيها انتصار نجيب پاشا يؤرخ للحادثة فيقول: بسديد رأيك فتحت بابانها. وهي بحساب الجمل توافق ١٢٦١هـ.

فالى روح الخطي إعتذار جيل سمع قدحاً فيه مافية، هو أجلُّ من ان ينال غبار طريقه. والى حزني الموكرياني عشماً في تجاوزه عما قلته دفعاً لوقر المسؤولية عن كاهلي. والى الاستاذ عبدالفتاح دعائي ورجائي ان يصاحبه التوفيق الى زمان مديد في خدمة تاريخ شعبه.

بغداد ١٩٨٨/١١/١٢